المُصْطَلَحَاتُ المُوْهِمَةُ فِي النَّحوِ العَرَبِيّ

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي
مدرس
جامعة كركوك / كلية التربية

ملخَّصُ البحثِ:

يَهْدفُ هذا البَحْثُ إلى بَيانِ جملةٍ من مُصطلحَاتٍ الموهمةً فِي النَّحو العَربِيِّ ، وأنَّ فِي إطلاقِهَا تَسامُحاً فِي كَونِها اتَّفقَتْ فِي اللّفظِ ، واختلَفتْ فِي المَعنَى ، الأمرُ الّذِي كانَ سببا فِي جَمعِ مَوضُوعاتٍ مختلفةٍ ومتباينةٍ ، وأدّتْ إلى تداخلٍ فِي المسائلِ النَّحويةِ الّتِي جاءتْ فِيهَا٠

وَقَدْ عَمِلَ البحثُ عَلى جَمعِ هذِه المُصطلحاتِ ، وتَحليلِ مواضِعها ، وتَوجِيهِهَا الوِجهةَ الصّحيحةَ ٠ولَيسَ مِن منهجِ البحثِ الطّعنُ عَلى اصطلاحاتِ النُّحاةِ ـ رَحِمَهُمُ اللهُ ـ فِي هذا المَقامِ ؛ لأنَّ هُناكَ عشراتِ المصطلَحاتِ الّتِي كانتْ دقيقة ، وَضَوءُ الشّمسِ لا تَحْجُبُهُ اليَدُ ، ولأنَّ مَجيءَ هَذهِ المُصطلحاتِ لَمْ يكنْ مُتَقَصِّداً مِن قِبَلِهم ، وإنَّمَا وقعتْ عَلى عَفويَّةٍ ، وبَسطٍ مِن الاجتهادِ٠

ويُريدُ البَحثُ الوصولَ إلى تحديدِ إطلاقٍ دقيقٍ وصريحٍ لهذِه المصطلحاتِ ، ومِن ثَمَّ إخراجُها مِن العمومِ المُشْكِلِ ، وإدخالُها إلى المَسارِ الصّحيحِ المُتْقَنِ ،كمَا يَسعى إلى أنْ يَكونَ منطلقاً نحو بناءِ نظريّةٍ تَعملُ على التّيسيرِ في وضعِ الاصطلاحِ النّحويِّ لدى المحدَثينَ٠

وقدْ اعتمدَ البَحثُ على آراءِ النّحاةِ ، واجتهاداتِهم للوصولِ إلى المساحةِ المناسبةِ لهذِه المصطلحاتِ ٠

توطئة

الحَمْدُ لِلّهِ الَّذِيْ أَحْكَمَ دَلالاتِ النُّصُوصِ وَالكَلِمَاتِ ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ جَامِعِ المَعَانِي وَدَقائِقِ المُفْرَدَاتِ ، وَعَلَى آلِهِ الطِّيِّبِينَ الأطهَارِ وصَحَابَتِهِ الغُرِّ الأبْرَارِ٠

وَبَعْدُ :

يَتَناوَلُ هذا البَحْثُ دِراسَةَ المُصطلحاتِ النَّحويّةِ التِي أُطلِقتْ على مَوضِعٍ معيّنٍ أصيلٍ ، ثُمَّ تَناوَلهَا النُّحاةُ بالمُسمَّى نفسِه في مواضعَ أُخرى لا تَتَفق مَعَ الوَضعِ الأوَّلِ فِي التّطبِيقِ النَّحويّ، والذي يؤدّي فِي نِهايةِ الأمرِ إلى حُصولِ إشكالٍ وخلطٍ في معانِي هذِه المُصطلحاتِ ، ومِن ثَمَّ وقوعُ التّداخُلِ بينَ الأشياءِ المتباعدةِ أثناءَ ورودِها في ثَنايا المسائلِ النَّحويّةِ٠

وحَسمُ المُصطلحاتِ وتعريفُ مجهولاتِها،وتحديدُ اتجاهاتِها،وكشفُ الغموضِ فِيها،وتقريبُ مسائِلها،وصولاً إلى فَهمها،وفتحِ مستغلقاتِها،هوَ مِن أهمِّ الخُطْواتِ للوصولِ إلى مفاتيحِ العلومِ،ولاسيَّما عِلمِ النَّحوِ،وهوَ ما قامَ بهِ علماؤُنا بكلِّ أمانةٍ وتفانٍ وإخلاصٍ حتَّى وصلَتْ إلينا رسالةُ العَربيَّةِ بعدَ أنْ بُسطَتْ جميعُ دقائقِها وهُضِمتْ موضوعاتُها،ورُسمتْ معالمُها٠

ولا يعملُ هذا البحثُ على بناءِ نقدٍ ،أو طعنٍ عَلى أسلوبِ النَّحاةِ ومنهجِهم فِي وضعِ هذِه المصطلحاتِ ذَلك ؛لأنَّ هناكَ الكثيرَ من المُسوِّغاتِ والمُبرراتِ التِي جعلتْ النّحاةَ يتواضعونَ عليها ،لعلَّ من أهمِّها : أنَّ اللفظَةَ الواحدةَ تدلُّ على أكثرَ مِن مَعنى، وهوَ بابٌ واضحٌ فِي فِقه اللّغةِ العربيّةِ ويسمّى (المشتركَ اللفظيِّ)،ولِهذا قالَ السيوطِي (ت ٩١١هـ) :((ومِن النَّاسِ مَن أوجبَ وقوعَه قالَ :لأنَّ المعانِيَ غيرُ متناهيةٍ والألفاظُ متناهيةٌ ،فإذا وُزِّعَ لَزِمَ الاشتراكُ))(١) ، وكذلكَ عدمُ وجودِ تعمّدٍ مِن قبلِ النّحاةِ فِي اختيارِ هذِه المصطلحاتِ ؛لأنَّ هذا الأمرَ هُوَ واقعٌ فِي طبيعةِ اللّغةِ ، كَما هوَ واقعٌ فِي القُرآنِ الكريمِ فِي نَحوِ :(العينُ، والمَولى، والجنّةُ٠٠٠) إذْ إنَّ دلالاتِ هذِه الكلماتِ ليستْ واحدةً فِيهِ٠

وَلكنْ هذا لا يمنعُ مِن بيانِ أنَّ هذهِ المصطلحاتِ بحاجةٍ إلى جمعِها وتبويبِها ليتسنَّى للباحثينَ والدارسينَ معرفة مواطنِ هذِه المصطلحاتِ ، والوقوفَ على دلالاتِها ، وسببَ استعمالِها مِن لَدُنْ النُّحاةِ ، وقد اقتضتْ هذِه الحاجةُ أن يُقسِّمَ البحثُ هذهِ المصطلحاتِ علَى مبحثينِ : مبحثِ المصطلحاتِ الأصيلةِ ، وهِيَ الّتي تَرِدُ فِي المقامِ الأوَّلِ فِي الاصطلاحِ ، ومبحثِ المصطلحاتِ الفرعيَّةِ ، وهِيَ الّتي تَرِدُ فِي المقامِ الثّانِي في أنحاءِ النّصوصِ النَّحويَّة ، وكِلا المبحثينِ جاءَا على سبيلِ ذكرِ المصطلحاتِ الموهمةِ فِي نصوصٍ واضحةٍ تظهرُ الإشكَالِيَّةَ فِيها، بعدَ تقديمِ الدّلالةِ المُعجميّةِ لَها مُصطلحاً مُصطلحاً٠

وَتأتِي أَهمِيّةُ هذا البَحثِ مِن جِهةِ إزالةِ الإشكَالِيّةِ والإيهام ، وكَشفِ الغِطاءِ ،ورَفعِ اللِّثَامِ عَن كَثيرٍ مِن المُصطلحاتِ الّتِي تُوهِم الدَّارسينَ للوَهلةِ الأُوْلى ، وَالّتِي لا يُمكُنُ مَعرفةُ أسبابِ وَضعِها إلا بَعدَ رُؤيَةِ القرائنِ ،فَضلاً عَنِ المَقدرةِ العِلميَّةِ الّتِي يَملِكُها الدارسُ للنَّحوِ ، وَهِيَ وإنْ كانَتْ مَعروفةً عِندَ النُّحاة المُتقدّمينَ إلاّ أنّ الإشكالَ الّذِي تَتركهُ هذهِ المُصطلحاتُ يَبقى وَارداً، نَظراً لاحتِمالِ المُصطلحِ الوَاحدِ أَكثَرَ مِن عَملٍ وَظيفِي فِي النَّحوِ ، وَلهذا كانَ عَملُنا هوَ جمعُ هذِه المصطلحاتِ الّتي نَرى فِيها الإيهامَ حتّى يُزالَ وتتَّضحَ معانِيها٠

عَلى أنَّ كثيراً مِن العُلماءِ يقولونَ : لا مُشَاحَّةَ فِي الاصطلاحِ ، وَيريدونَ أنَّهُ لا يَفرضُ أحدٌ عَلى أحدٍ اصطِلاحاً معيَّناً ،وأنَّ للعلماءِ الحريَّةَ فِي اختيارِ المُصطلحِ المُناسبِ ما دامَ لا يُخالفُ قوانينَ العلماءِ فِي الاصطلاحِ ،ـ ومَعنى : لا مُشاحَّةَ أيْ : لا ضِنَّةَ [بُخلَ] لأنَّ المُشاحَّةَ " الضِّنَّةُ"(٢) ـ ، كَمَا لابُدَّ مِن الإشارةِ إلى وجودِ ارتقاءٍ وتطوّرٍ فِي الوصولِ إلى المصطلحِ الأكثرِ تعبيراً ودقّةً ، والأخصرِ لفظاً فِي تسميةِ المصطلحاتِ ؛ لأنَّ الألفاظَ على دَرجاتٍ فِي الوُضوحِ والإبهامِ ، والإطلاقِ والتقييدِ، والعُمومِ والخُصوصِ ، وكلّمَا كانَ هُناكَ لفظٌ يصحُّ أنْ يدخلَ تحتَ لفظٍ ، فَإنَّ الداخلَ أخصُّ مِن المدخولِ٠

وَلهذا حاوَلَ الكثيرُ مِن النُّحاةِ تقنينَ المصطلحاتِ وإعادَتَها إلى الدِّقةِ والاختصارِ ،وتحديدَ مسارِها نَحوَ الأصوبِ ،نظراً لأهميّتِها وأثرِهَا فِي تيسيرِ الدَّرسِ النَّحويِّ ،ومِن الأدلّةِ علَى ذلكَ ما ذكرهُ الرَّضيّ(ت ٦٨٨هـ) بقولهِ : ((وَلا يَنبغِي أنْ يُخترعَ فِي الحُدودِ ألفاظٌ ، بَل الواجبُ استعمالُ المشهورِ المتعارفِ مِنها فِيها ؛ لأنَّ الحدَّ للتبيينِ))(٣) ، كَما وَقفَ ابنُ هشام(ت ٧٦١هـ) عندَ مَن يقولُ بأنَّ اسمَ (كانَ) فاعلٌ ،وخبرَهُ مفعولٌ ، إذْ قالَ : ((وأمَّا تسميةُ الأقدمينَ الاسمَ فاعلاً والخبرَ مفعولاً ،فهوَ اصطلاحٌ غيرُ مألوفٍ ،وهوَ مجازٌ ،كـ تسميتِهم الصورةَ الجميلةَ دميةً ، والمبتدئُ إنَّما يقولهُ علَى سبيلِ الغلطِ ، فلِذلكَ يعُابُ عليهِ))(٤)، وعِندَ تسمية النحاة لام الجحود ، إذ قال :"ويسميها أكثرهم"لام الجحود"لملازمتها للجحد أي للنفي ،قال النَّحاسُ(ت ٣٣٨هـ) : والصّوابُ تسميتُها لامَ النّفي ،لأنَّ الجحدَ فِي اللّغةِ إنكارُ ما تعرفهُ ، لا مُطلقُ الإنْكارِ))(٥) ،وَكذلكَ ما قامَ به ابنُ مالكٍ(ت ٦٧٢هـ) حينَ اصطلحَ بـ"نائبِ الفاعلِ" بدلاً مِن المفعولِ الّذي لم يسمَّ فاعلهُ ،قالَ السَّجاعيّ(ت ١١٩٧هـ) : ((التسميةُ بذلكَ مصطلحُ ابنِ مالكٍ ،أمَّا الجمهورُ فيقولونَ:المفعولَ الّذي لمْ يسمَّ فاعلهُ ،والأُوْلَى أَوْلَى لأنَّها أخصرُ ،ولأنَّها أوردُ علَى الثانيةِ أنَّها لا تشمَلُ ما ينوبُ غيرَ المفعولِ كالظرفِ))٠(٦)

ومَا أوردَه الكفراويّ(ت ١٢٠٢هـ) حِينَ ميّزَ بينَ الكلامِ فِي النَّحو والكلامِ فِي العُلومِ الأخرى ،إذْ قالَ:((فخرجَ بقولِنا :عندَ النَّحويِّين الكلامُ عندَ اللُّغويينَ، فَهوَ عندَهم كلُّ قولٍ مفردٍ كـ" زَيدٍ " ، أو مركّبٍ كـ " قامَ زيدٌ " ، أو ما حصلَ بهِ الإفهامُ من إشارةٍ أو كتابةٍ وعقدٍ ونُصُبٍ ونحوِهَا وَخرجَ الكلامُ عندَ الفقهاءِ، فهوَ عندَهم ما أبطلَ الصلاةَ مِن حرفٍ مفهم كـ قِ ،وعِ ، أو وإنْ لمْ يُفهما كـ مِن ،وعَن ،وخرجَ الكلامُ عندَ المتكلّمينَ أعنِي علماءَ التوحيدِ،فهوَ عندَهم عِبارةٌ عَن المَعنى القائمِ بذاتِ اللهِ تعالَى الخالِي عَن الحرفِ والصوتِ))٠(٧)

وكلامُ الكفراويّ يأتِي لتبيينِ تداخلِ المصطلحاتِ فِي العلومِ المتقاربةِ ،أو الّتِي تنتمي إلى اللّغةِ الواحدةِ ، ومثلُ هذا وقعَ كثيراً فمِن ذلكَ إطلاقُ "الحرفِ" في الاصطلاحِ النَّحويّ و"الحرفِ" الّذي

يطلقُ علَى القراءةِ القُرآنيّةِ ، وكَذلكَ مصطلحُ "الفعلِ النّـاقصِ" يطلقُ فِي الصّرفِ علَى الفعلِ الّذي آخرُهُ حرفُ علّةٍ ، و "الفعلُ النّاقصُ" فِي النَّحوِ يطلقُ علَى قِسْمٍ مِن الفعلِ النّاسخِ للمبتدأِ والخبرِ ، وكَذا "المفعولُ" فِي النَّحو والصّرفِ ٠٠وهذِه لا تعدُّ مشكلةً كبيرةً فِي دراسةِ العلومِ ؛ لأنَّ كَلَّ مصطلحٍ إنّما يُحددُ من جِهةِ العلومِ الّتي ينتمِي إليهَا ، وإطلاقهُ معروفٌ عندَ أصحابِ هذِه العلومِ ، إذْ إنّهم هُم الذينَ تواضَعُوا لهُ٠

ومِن المُحدثينَ أشارَ الدُّكتورُ عبدَه الراجحيّ إلى وجُوبِ التمييزِ بينَ " الصِّفةِ ، والوَصفِ" إذْ قالَ : ((وينبغِي أنْ نفرِّقَ بينَ استعمالِ النّحويينَ كلمـةَ "وصفٍ" ، واستعمالِهم كلمـةَ "صفةٍ " ، فالصفةُ عندَهم هِي النّعتُ ، أي مصطلحٌ نحويٌّ ، أمّا الوصفُ فيقصدونَ بـهِ الاسمَ المشتقَّ ، وعلَى وجهِ الخُصوصِ اسمَ الفاعلِ واسمَ المفعولِ والصفةَ المشبّهَ ، أي أنّهُ مصطلحٌ صرفيٌّ)) ٠(٨)

وَمَا ذكرهُ فِي بابِ العددِ أيضاً حينَ قالَ: ((ولابُدَّ أنْ يكونَ المعدودُ جمعاً مجروراً يعربُ مضافاً إليهِ لا تمييزاً خلافاً لِما هوَ مشهورٌ ،لأنَّ التمييزَ مصطلحٌ نحويٌّ يكونُ اسماً منصـوباً فقطْ))٠(٩)

وَأمَّا مِن الأدلَّةِ علَى أنَّ الأشكالَ فِي المصطلحِ يوهمُ ،فهوَ ما وقعَ معَ جورجِي زيدانَ، إذْ قالَ محقِّقُ كتابِ "إصلاحِ المنطقِ " : ((وَلقدْ ذهبَ مؤرخٌ٠٠٠الى أنّ ابنَ السكّيتِ قد ألَّفَ فِي علمِ المنطِقِ{والمعروفُ أنّه فِي اللّغةِ} ،وتابعَ المحققُ قائلاً:وعلمتُ أنَّ أحدَ الأساتذةِ المشتغلينَ بالفلسفةِ راقهُ عنوانُ هذا الكِتابِ فبادرَ بانتزاعهِ مِن أحدِ أصحابِ المكتباتِ وعادَ بِه جذلانَ حتّى إذا كانَ ببعضِ الطّريقِ يقلِّبُ الطَّرفَ فِي صفحاتِه ابتسمَ ثمَّ غلبَه الضحكُ مما أخلفَهُ الظّنُّ))٠(١٠) ، ولا نَزعُمُ أنَّنا أحَطنا بِجميعِ المُصطلحاتِ فِي هذا البَحثِ علَى الرُّغمِ مِن البَحثِ المُتواصلِ في بِطونِ الكُتبِ المطوّلةِ والمختصرةِ، ولكنّهُ يكفِي فِي هذا المَقامِ أنّهُ يُعطِي الفِكرةَ المباشرةَ والواضحةَ عَن هذهِ المشكلةِ النّحويّةِ ، ولاسيّما أنَّ هذا البحثَ يضيفُ تصوراً ملفتاً إلى التيسيرِ النّحويِّ ، من جهةِ المصطلحاتِ النّحويّةِ٠

المبحثُ الأوّلِ :الإيهامُ فِي المُصطلحاتِ الأصيْلَةِ :

نَعنِي بالمُصطلحاتِ الأصيلةِ: هُنَا تِلك المُصطلحاتِ الّتِي استعمَلها النُّحاةُ فِي المَقامِ الأوَّلِ ،والّتِي تَرِدُ عَلَى رأسِ المَسائلِ النَّحويَّةِ ،وَهِيَ :(الخَبرُ ، الكِنايةُ ، المَصدرُ ، النَّكرةُ)

الخَبَرُ:

"الخَبَرُ":فِي اللّغةِ((مِن خَبَرتُ بالأمرِ أيْ عَلِمْتُهُ،وخَبَرْتُ الأمرَ أخْبِرُهُ إذَا عَرَفْتُهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ))٠(١١) وكَذلكَ((الخَبرُ:النَّبأ،ومَا يُنقلُ عَنْ الغَيْرِ))٠(١٢)،ويَتبيَّنُ مِن هذا أنَّ الخَبرَ فِي الأصلِ مَا كانَ مَجهولاً ثُمَّ يُعرفُ بالإخبارِ٠أمّا اصطلاحاً،فـ((إنّ العلماءَ اختلفُوا فِي تَحدِيدِ الخَبرِ،فقِيلَ:لا تُحَدُّ لعُسْرِهِ،وقِيلَ:لأنَّه ضَروري[أيْ لا يَحتاجُ إلى تعريفٍ]،وقِيلَ:يُحَدُّ،واختلفُوا فِي تحديدِهِ،فقالَ القاضِي والمُعتزلةُ:هُوَ الكلامُ الّذِي يَدخلُ فِيه الصِّدقُ والكَذِبُ،واعتُرِضَ عليهِ بأنَّ الواوَ للجمعِ ، فيلزمُ الصدقُ والكذبُ معاً،وَذلكَ محالٌ،وأيضاً يَردُ كلامُ اللهِ تَعالَى سواءٌ أُرِيدَ الاجتماعُ أو النَّفيُ بالاحتمالِ،لأنَّه لا يَحتمِلُ الكذب))٠(١٣)

أمّا فِي النّحوِ: فَهوَ ((ما تَحصلُ بهِ الفائدةُ مَعَ مبتدأ))(١٤) ،والخَبرُ مِن المُصطلحاتِ المُهمّةِ فِي الدَّرسِ النَّحويّ ،فهوَ يمثلُ الطَرفَ المكمِّلَ ،والقَسِيمَ الثّانِي للمبتدأ،وهُما اللّذانِ يمثلانِ نواةَ التّركيبِ المفيدِ فِي اللّغةِ العَربيّةِ إلى جانِبِ الفِعلِ والفَاعِلِ مِن خِلالِ الجُملتَينِ: الاسميّةِ والفعليّةِ ، وَلكنَّ هذا المُصطلحَ لمْ ينفردْ فِي هذا الموضعِ فقطْ ؛وإنّما توسّعَ ليأتِي فِي مواطَنَ كثيرةٍ يتغيرُ فِيها التَّوظيفُ والاصطلاحُ ٠

وأهمُّ هذِهِ المواضعِ مجيئُهُ معَ المبتدأ كاسمٍ مفردٍ تتمُّ معهُ الفائدةُ ،ومَا يقعُ موقعَ هذا الاسمِ المفردِ ، وهِيَ الجملةُ بنوعيهَا الاسميّةِ والفعليّةِ، وشبهِ الجملةِ ،إذْ إنَّ كلَّ هذِه الأقسامِ تردُ فِي بابِ الخَبرِ

،وتحتَ مسمَّى واحدٍ ، ومِن ثُمَّ إطلاقهُ علَى الفعلِ الّذي لا يتَّفقُ معَ صفةِ الخَبرِ المفردِ لاختلافِهما فِي الجِنسِ٠

ولَمْ يكتفِ هذا المصطلحُ فِي ورودهِ معَ المبتدأ؛وإنَّما تجاوزَ فاستُعمِلَ كنقيضٍ للإنشاءِ بأنَّهُ ما احتملَ الصِّدقَ والكذبَ،كما استعملَ معَ "كم"حينَ اصطلحُوا علَى ذلكَ بقولِهم:"كمْ الخبريَّةِ " ولسْنَا بصددِ ذكرِ النُّصوصِ الّتِي تثبتُ ذلكَ ؛لأنَّ معظمَ هذهِ المواضعِ معروفةٌ للقاصِي والدّانِي ، ولكنْ سَيكونُ الوقوفُ علَى ما يكونُ سببًا للإيهامِ من وجودِ شيءٍ ظاهرهُ التناقضُ والاختلافُ، وداخلُهُ الجوازُ في الأصلِ لوجودِ مخرجٍ لهُ،لأنّهُ لو لمْ يكنْ جائزاً لَمَا استعملَهُ نحاتُنا ـ رحمهم الله! ٠

وسَيتناولُ البحثُ إيرادَ هذهِ المواضعِ الموهمةِ مِن خلالِ أقوالِ النُّحاةِ ليكونَ جمعاً ومسحًا لهَا ،وإظهاراً لأسبابِ مَجيءِ هذا المصطلحِ فِي هذهِ المواضعِ المتباعدةِ٠

وَأوّلُ هذِه المواضعِ هوَ إطلاقُ الخَبرِ علَى الفِعلِ ، ((والأصلُ فِي الخَبرِ الإفرادُ))٠(١٥) والجمعُ ، والإفرادُ مِن صفاتِ الأسماءِ لا الأفعالِ ، قالَ ابنُ مالكٍ (ت ٦٧٢هـ) (١٦) :

كَذَا إِذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الخَبَرَا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنحَصِرَا

إذْ أَطلقَ الخَبَرَ علَى الفِعلِ وهوَ مخالفٌ لِمَا اتصفَ بهِ الخبَرُ ، ولذلكَ وضَّحَ ذلكَ الشَّارحُ بقولهِ : ((إنَّ المرادَ بالفعلِ هنَا هُوَ الجُملةُ مِن الفِعلِ والفَاعلِ لا الفعلِ وحدَهُ))٠(١٧)

ثُمَّ يذكرُ النُّحاةُ أنّهُ ((إذا وَقعتْ الجُملةُ خبراً كانتْ نائبةً عن المُفردِ ، لأنَّها واقعةٌ موقعَهُ وحلّتْ محلَّهُ ،إذْ المفردُ هو الأصلُ والمركَّبُ فرعٌ منهُ ،لذلكَ يحكمُ علَى موضِعها هنَا بالرَّفعِ علَى معنَى أنّهُ لو وقعَ المفردُ-الّذِي هوَ الأصلُ - موقِعهَا لكانَ مرفوعاً ،فعندَ الإعرابِ تقولُ الجملَةُ مِن المبتدأ والخبرِ ،أو من الفعلِ والفاعلِ فِي محلِّ رفعِ خبرُ المبتدأِ))٠(١٨)

وَما هذَا الكلامُ إلا دليلٌ واضحٌ علَى خروجِ المصطلحِ عَلَى أصلهِ وتسميتهِ لأشياءَ لا تتَّفقُ معهُ إلاّ فِي النِّيابةِ ٠

وتتصاعدُ مشكلةُ التّداخلِ عندَ قولِ النُّحاةِ : إنَّ الخبرَ معَ المبتدأ يحتملُ الصِدقَ والكذبَ ، لأنَّ هذا الكلامَ يوصلُ إلى نَوعِينِ من الأخبارِ ، الخبرِ العامِ ، والخبرِ الخاصِ بالمبتدأ ، وهُوَ الّذِي لمْ يشرْ إليهِ كثيرٌ النّحاةِ ، قالَ ابنُ يعيشَ : " اعلمْ أنَّ خبرَ المبتدأ هوَ الجزءُ المستفادُ الّذي يستفيدُه السّامعُ ، ويصيرُ معَ المبتدأ كلاماً تاماً ، والّذِي يدلُّ علَى ذلكَ أنَّ بهِ يقعُ التَّصديقُ والتكذيبُ ، ألاَ ترَى أنّكَ إذا قلتَ : عبدَ اللهِ منطلقٌ ، فالصِدقُ والكذبُ إنّمَا وقعا في انطلاقِ عبدِ اللهِ ، لا فِي عبدِ اللهِ ؛ لأنَّ الفائدةَ فِي انطلاقهِ ، وإنَّما ذكرتَ عبدَ اللهِ ، وهوَ معروفٌ عندَ السّامعِ لتُسنِدَ إليهِ الخَبرَ الّذِي هوَ الانطلاقُ "٠(١٩)

وَقدْ توقفَ الرّضيّ عندَ هذِه المسألةِ محققاً ، إذ قالَ : ((وقالَ ابنُ الانباريّ (ت ٥٧٧هـ) وبعضُ الكوفيينَ : لا يصحُّ أنْ تكونَ طلبيّة ؛ لأنَّ الخبرَ ما يحتملُ الصدقَ والكذبَ ،وهوَ وَهْمٌ، وإنّما أَتوا مِن قِبلِ إيهامِ لفظِ خبرِ المبتدأ ، وَلَيسَ المُرادُ بِخبرِ المبتدأ **عندَ النُّحّاةِ** ما يحتملُ الصدقَ والكذبَ، كمَا أنَّ الفاعلَ عندَهُم ليسَ مَنْ فَعَلَ شيئاً[مقصَدُهُ نحو:لَمْ يَضربْ زيدٌ] ففِي قولِكَ : زيدٌ عِندَك ، يسمّونَ الظرفَ خبراً معَ أنّهُ لا يحتملُ الصِدقَ والكذبَ ...))٠(٢٠)

وَيبدُو أنَّ هذِه المسألةَ مِن الأهميّةِ بمكانٍ أنْ يقفَ عليهَا الزَّركشيّ(ت ٧٧٤هـ) مفرِّقاً هذا التّداخلَ بقولهِ:((الخبرُ:هوَ المحتملُ التصديقَ والتكذيبَ،وهوَ اصطلاحُ الأصوليّينَ،ويطلقُ علَى مقابلِ المبتدأ نحوَ:قائمٌ مِن:زيدٌ قائمٌ،فإنَّهُ خبرٌ نحويٌّ،ولا يقالُ:إنَّهُ محتملٌ للتصديقِ والتكذيبِ،لأنَّ المفردَ مَن هوَ مفردٌ لا يحتمِلُهما،والذِي يحتملُ التصديقَ والتكذيبَ،إنَّما هوَ المركّبُ قسيمُ الإنشاءِ لا خبرِ المبتدأ،ويدلُّ لذلكَ اتفاقُهم علَى أنَّ أصلَ خبرِ المبتدأ الأفرادُ))٠(٢١) ،فهذا الكلامُ فَصلٌ لَطِيفٌ فِيمَا نَحنُ فِيهِ مِن التّمييزِ بينَ الخَبرِ عِندَ الأُصوليِّين البَلاغِيّينَ ، والخَبرِ ، عندَ النَّحويينَ٠

وَمَا يُشكلُ هُنَا أنَّ الجملَةَ الفعليّةَ وحدَها أيضاً تحتملُ الصِدقَ والكذبَ ، وهوَ ليسَ بإنشاءٍ ، كقولِهم : قامَ زيدٌ ، فإنَّه خبرٌ لأنّه يحتملُ الصدقَ والكذبَ ، وبذلكَ خرجَ الخَبرُ المرادُ بهِ المتمّمُ الفائدة

، لأنَّ الجملةَ لا يوجدُ فِيها مبتدأ ، فليسَ كلُّ خبرٍ احتملَ ما تقدّمَ هوَ مِن بابِ المبتدأ والخبرِ ، كمَا أوردَه ابنُ يعيشَ وغيرهُ ، وإنَّما هوَ نوعٌ مِن أنواعِهِ علَى رأيٍ .

وَهذَا الأمرُ كانَ سبباً فِي اصطلاحِ النّحاةِ لـ " كمْ " الخبريَّةِ ، وليسَ المرادُ بِها الخبرَ المصطلحَ عليهِ عندَ النّحاةِ ، وإنْ ذكرَ ذلكَ النّحاةُ صراحةً نَحوَ ما قالهُ ابنُ الانباري(ت ٥٧٧هـ) : ((وأمَّا فِي الخبرِ فلا تكونُ إلا للتّكثيرِ ، فجُعِلتْ بمنزلةِ العددِ الكثيرِ وهوَ يجرُّ ما بعدَهُ ، ولهذا كانَ ما بعدَها مجروراً فِي الخبرِ)).(٢٢)

وكَذلكَ قولُ ابنِ يعيشَ (ت ٦٤٣هـ) : ((فإنْ أردتَ الخبرَ خفضتَ " رجلاً " ، وقلتَ بكمْ رجلٍ مررتُ)).(٢٣)

فقدْ ذَكَرَ الخَبرَ وأرادَ الإخبارَ ، كَمَا وَقَفَ السُّيوطِي (ت ٩١١هـ) علَى سببِ اصطلاحِها بقولِهِ : ((وسميتْ خبريّةً ، لأنَّها تحتملُ الصِدقَ والكذبَ بخلافِ الاستفهاميّةِ ، وذلكَ أنّكَ إذا قلتَ : كمْ رجلٍ أكرمتُ : كنتَ أخبرتَ بأنّكَ أكرمتَ رجالاً كثيرينَ،وهذا يحتملُ الصدقَ والكذبَ)).(٢٤)

وَلِهذا ذهبَ أحدُ المحدَثينَ إلَى توضيحِ هذا الالتباسِ بأنَّها سميّتْ بالخَبريّةِ لا لأنَّها تقعُ خبراً كمَا يتوهَّمُ بلْ لأنَّ الكَلامَ معهَا مسوقٌ علَى جهةِ الإخبارِ لا علَى جهةِ الاستفهامِ كشأنِ"كمْ " الاستفهاميّةِ .(٢٥)

فَيَرى البحثُ أنَّ " كمْ " هنَا لو سمّيَتْ بـ " التّكثيريّةِ " ، لكانَ أوْلَى مِن اصطِلاحِ النّحاةِ "بالخَبريّةِ " مِن جانبينِ ، الأوّلُ : أنَّ وظيفةَ "كمْ" التكثيرُ ، والثّاني : أنَّ النَّحاةَ هُم الذينَ ذكرُوا هذا ، فلا يكونَ بِدعاً لو أُطلِقَ عليهِ ذلكَ ، ولاسيَّما أنَّ هذَا الاصطلاحَ سيزيلُ الإيهامَ الّذِي تقدّمَ ذِكرُهُ.أمَّا مصطلحُ " الخبرِ " ، فهوَ فِي التَّحقيقِ عَلَى قسمينِ : لفظيٍّ اصطلاحيّ ، وهو عند النُّحاة ، ومعنَويّ : فاللفظيّ الاصطلاحيّ هوَ الخبرُ الإفراديّ النَّكرةُ ، أو مَا فِي حكمِ النّكرةِ ، وبهِ تكتملُ الفائدةُ مِن التّركيبِ معَ المبتدأ . وأمَّا الخبرُ المعنويُّ ، هوَ ما عَدا هذا النّوعِ سواءٌ كانَ الخبرُ جملةً اسميّةً أو فعليّةً أو شُبهَ جملةٍ ، أو مَا احتملَ الصِدقَ والكذبَ ، ولهذا لا يحتاجُ الخبرُ الاصطلاحيّ إلَى قيدِ الاحتمالِ نظراً لاكتمالِ المعنَى بدونهِ .

الكِنَايَةُ:

لمُصطلَحِ " الكِنَايةِ " أوْ " المَكني " أثرٌ واضحٌ فِي معالجةِ بعضِ المسائلِ النَّحويّةِ ، وتحليلِهَا سواءٌ أكانَ ذلكَ مقيّداً بموضعٍ معيّنٍ أمْ كانَ مطلقاً مِن غيرِ تقييدٍ ؛ وذلكَ لدَلالتِها المركّبةِ فِي قيامِها بوظيفةٍ إضافيّةٍ عَن الموضوعِ الأصلِ ، فـ"الكَنايةُ" فِي اللّغة (أنْ تَتَكَلَّمَ بِشَيءٍ وأنتَ تريدُ غيرَهُ ، أوْ بلفظٍ يجاذِبُهُ جَانباً حقيقةً أو مجازاً ").(٢٦)

وَيرَى النُّحاةُ أنَّ هذا المُصطلحَ يعودُ إلَى الكُوفيّينَ (٢٧) ، وَقدْ استعملُوا المصطلحينِ بالمُسمَّى نفسهِ (٢٨) ، وإنْ كانَ مستعملاً عندَ البصريّينَ (٢٩) ، وهُمْ يريدونَ بهِ الضميرَ ،أو نوعاً منهُ ، وهوَ ليسَ ما نريدُ تناولهُ هاهنُا فحسبُ ؛ وإنّمَا ما نَسعَى إليهِ هوَ بيانُ أنَّ هذا المصطلحَ قد استعملَ فِي عدّةِ مواطنَ ، وبأغراضٍ متباينةٍ بحسبِ ما يقتضيهِ المقامِ الّذِي قَصَدَهُ النُّحاةُ ، ،ولكنَّ سبيلَ الاصطلاحِ المباشرِ لمْ يكنْ واضحاً معَ هذا اللفظِ ، ويعودُ ذَلكَ إلَى الاستعمالِ المكرَّرِ لهُ فِي موضوعاتٍ مختلفةٍ ممّا يتركُ مجالاً للاعتقادِ بمدى الاشتراكِ الواضحِ فيهَا ، ولهذا جاءَ هذَا الذِّكرُ محاولةً للتخلّصِ مِن هذا الاشتراكِ والإيهامِ .

وكانَ سببُ الإيهامِ هوَ الجمعُ بينَ " المَكني " و "الكِنايةِ " فِي موضعٍ واحدٍ ، وإنْ كانَ المَكنِي مختصّاً بـ الضميرِ ، ولَكنَّ مجيءَ الكِنايةِ معهُ أرسلَهُ إلَى الإشكالِ ؛ لأنَّ الأخيرةَ تتداخلُ معَ مصطلحاتٍ أُخرى كَمَا سيأتِي.

فَمثالُ ورودِهِ عندَ الكوفيّنَ بمعنَى الضَّميرِ ما ذكرهُ الفَرّاءُ (ت ٢٠٧هـ) ، إذْ قالَ : ((فإنْ قالَ قائلٌ : أرأيتَ إذا جاءَ بعدَ المصادرِ المؤنثةِ أيجوزُ تذكيرهُ بعدَ الأسماءِ كمَا جازَ قبلهَا ؟ قلتُ: ذلكَ

قبيحٌ ، وهوَ جائزٌ ، وإنَّما قَبُحَ ،لأنَّ الفعلَ إذا أتَى بعدَ الاسمِ كانَ فيهِ **مكنيٌّ** مِن الاسمِ ، فاستقبحَوا أنْ يُضمِروا مذكراً قبلَهُ مؤنثٌ ، والّذينَ استجازُوا ذلكَ قالُوا : يُذهبُ إلَى المَعنَى ، وهوَ فِي التّقدِيمِ والتأخيرِ سواءُ)) ٠(٣٠)

وَمِن إطلاقِ الكِنايةِ علي المَكني ما ذكرَهُ ابنُ السرّاجِ (ت ٣١٦هـ) ،وقدْ جمعَ بينَ الكِنايةِ والمَكني فِي موضعٍ واحدٍ ، إذْ قالَ : ((وَهذا فِي المَكني المتّصلِ ، فأمّا إنْ كانتِ الكنايةُ منفَصلةً نحوَ : هوَ وهِيَ ٠٠٠ **))**(٣١) ،وَكذلكَ ما أوردَه ابنُ هشام(ت ٧٦١هـ) ، إذْ قالَ : ((المُضمرُ" ويسمَّى "الضَّميرُ" أيضاً ، ويسِّميهِ الكوفيّونَ "الكِنايةَ" ، و" المَكنِي**))**(٣٢) ، وَقدْ أطلقَ الكوفيونَ هذا المصطلحَ لأنَّهُ لَيسَ بصريحٍ ، والكِنايةُ تقابلُ الصريحَ(٣٣) ،ولأنّه يُكنّى بهِ عَن الظاهرِ اختصاراً ٠(٣٤)

وَقدْ استعملَ هذا المُصطلحَ سيبويهِ(ت ١٨٠هـ) ، وقَصدَ به ألفاظاً بعينِها إذْ قَالَ : ((وذلكَ نحوَ قَولِكَ : لَهُ كَذا وكَذا دِرهماً ،وهوَ مبهمٌ فِي الأشياءِ بمنزلة " كمْ " ، وهوَ **كنايةٌ** للعددِ ، بمنزلةِ فلانٍ إذا كنّيتَ بهِ فِي الأسماءِ ، وقولُكَ : كانَ فِي الأمرِ ذيّةَ وذيّةَ ، وذيتَ وذيتَ ، وكيتَ وكيتَ ، صارَ بمنزلةِ التنوينِ ؛ لأنَّ المجرورَ بمنزلةِ التنوينِ ٠٠٠ **))**(٣٥)

وقدْ يقصدُ بـ الكِنايةِ معناهُ الدَّلالِي ،كمَا أوردَه المبرِّدُ (ت ٢٨٥هـ) فِي بابِ النِّداء بقولهِ : ((واعلمْ للنداءِ أسماءٌ يخصُّ بها ، فمنهَا قولُهم : يا هناهُ أقبلْ ، ولا يكونُ ذلكَ في غيرِ النداءِ ؛ لأنَّهُ **كنايةٌ** للنداءِ ٠٠٠)) ٠(٣٦)

وكَذلكَ نحُو قولِ الرَّضيّ (ت ٦٨٨هـ): ((فنقولُ: إنّما جازَ شتّانَ ما بينَهما علَى أنَّ شتّانَ بمعنى "بَعُدَ" لأنَّهُ لا يَستلزمُ فاعلينِ فصاعداً ، و"مَا" **كنايةٌ** عن البَونِ أو المَسافةِ أي : بَعُدَ مَا بينَهما مِن المسافةِ أو البونِ)) ٠(٣٧)

وَيَبدُو أنَّ ابنَ يعيشَ (ت ٦٤٣هـ) قدْ انتبهَ إلَى هذا ، فذهبَ إلَى جمعِ بعضِ المَواطنِ الّتِي ذكرَ النّحاةُ فيهَا هذا المصطلحَ بنحوٍ متباعدٍ ، فأرادَ وضعَ كلِّ ذِي وضعٍ موضعَهُ ، إذْ قالَ : ((لا فرقَ بينَ المضمرَ **والمَكنِى** عندَ الكوفيينَ فهمَا من قبيلِ الأسماءِ المترادفةِ ،فمعناهمَا واحدٌ ، وإنْ اختلَفا مِن جهةِ اللّفظِ ، وأمّا البصريونَ فيقولونَ : المُضمراتُ نوعٌ من المكنيّاتِ ، فكلُّ ضميرٍ مكنِي وليسَ كلُّ مكنِي مضمراً ،**فالكنايةُ** إقامةُ اسمٍ مقامَ اسمِ توريةً وإيجازاً، وقدْ يكونُ ذلكَ بالأسماءِ الظاهرةِ نحوَ: فلانٌ والفلانُ ، وكَيتَ كيتَ ، وكذا وَكذا ،ففلانٌ **كنايةٌ** عن أعلامِ الأناسِي وفلانُ كنايةٌ عن أعلامِ البَهائمِ ، وكيتَ كيتَ **كنايةٌ** عن الحديثِ المدمجِ ، وكَذا كَذا **كنايةٌ** عَن العددِ المبهمِ ،وإذا كانتِ الكنايةُ تكونُ بالأسماءِ الظاهرةِ كمَا تكونُ بالمُضمرةِ كانتِ المضمراتُ نوعاً مِن **الكَنايات**٠٠٠ فأعرفُ المضمراتِ المتكلمُ ،لأنَّهُ لا يوهمكَ غيرهُ ثمَّ المخاطَب ، والمخاطَب تلوَ المتكلّمِ فِي الحضورِ والمشاهدةِ وأضعفُها تعريفاً كنايةُ الغائبِ ؛ لأنَّهُ يكونُ كنايةً عَن معرفةٍ ونكرةٍ حتّى قالَ بعضُ النّحويينَ : كنايةُ النّكرةِ نكرةٌ)) ٠(٣٨)

وَيكشِفُ هذا النّصُ مدَى التّداخلِ الموجودِ بينَ هذهِ المسائلِ ، واتفاقِها فِي المُسمّى بـ مصطلحٍ واحدٍ ، ولكنْ نستطيعُ أنْ نصلَ إلى تقسيمِ ما يدخلُ تحتَ هذا المصطلحِ لتتوضَّحَ الصورةُ ، فنقولُ :

الكِنايةُ ثلاثةٌ : الكِنايةُ والمَكنِي والمرادُ بهما الضمائرُ ، والكِنايةُ : المُرادُ بِها ألفاظٌ بِعينِها ، كما ذكرها سيبويه ، والكنايةُ المعنَى الدَّلاليّ ، وهِيَ ماعَدا ما تقدّمَ ٠

وَمِن هذا يظهرُ أنَّ للكنايةِ وظيفتينِ فِي الاستعمالِ النَّحويِّ : الاستعمالُ الاصطلاحيّ والمقصودُ بِهِ المضمرُ عندَ الكوفيينَ ، والاستعمالُ الدّلالِيّ: وهِيَ بقيةُ المَواضعِ الّتِي تردُ فيها سواءٌ كانَ ذلكَ معَ ألفاظٍ بعينِهَا ،أوْ فِي أثناءِ تحليلِ النّصوصِ الّتِي تُوظَّفُ فيها مصطلحُ الكنايةِ ، فكلُّ موضعٍ جاءَ فيهِ مصطلحُ الكنايةِ فِي غيرِ المضمرِ اصطلاحٌ عامٌ ؛ وإنّمَا يَتخَصَّصُ معَ الضميرِ

حصراً ،ولكنَّ هذا الاستعمالَ كانَ مشكلاً وموهِماً بعضَ الشيءِ، وكانَ الأوْلَى فصلَ هذا التّقاربِ لِيَنجَلِّ الأمرُ ويَزولَ الاشتراكُ ٠

وَقدْ ذهبَ بعضُ المحدثينَ إلَى أنَّ ((تسميةَ الضميرِ بالمكنِي صحيحة ٌمقبولةٌ ؛ لأنَّ الضميرَ كنايةٌ عَن الاسمِ الظاهرِ ، وإنْ كانَ المَكني أعمُّ مِن الضميرِ ، واسمِ الإشارةِ واسمِ المَوصولِ ، لأنَّهنَّ جَميعهنّ كناياتٌ عَن الأسمَاءِ الظّاهِرةِ)) ٠(٣٩)

وَهذا الكَلامُ يَكونُ مقبولاً إذَا حُصِرَ " المَكنِي " بالضّميرِ ، وهُوَ الّذي لمْ يُشرْ إليهِ بلْ أكَّدَ أنَّهُ يَردُ مَعَ غَيرِ الضّميرِ ، بلْ عَلَى العَكسِ منْ ذلكَ فإنّهُ أوردَ " الكِنَايةَ " مَعَ المَكنِي ، ومِن ثمَّ أطلَقَها عَلَى بعضِ المعارفِ الّتِي تَختلِفُ عَن الضّميرِ أيضاً ، نظراً لدلالةِ الكناية عَلَى العمومِ بنحوٍ يقبلُ دخولَ موضوعاتٍ أخرَى فِي دلالتِهِ٠

فالمَكنِي أقرَبُ فِي الاصطلاحِ إلَى الضّميرِ، وأنَّ الكِنايةَ مصطلحٌ يمكنُ إيرادُهُ مِن قَبيلِ الفائدةِ الدّلاليّةِ ، ولِهذا تَردُ الكنايةُ فِي أكثرَ مِن موضعٍ فِي النَّحو العَربِيِّ ، وهذا هُوَ الفَرقُ بينَ المصطلحينِ ، والدَّليلُ عَلَى أنَّ الكِنايةَ ليسَ بدقيقٍ فِي الاصطلاح بالمُضمرِ ما بيَّنَهُ الرَّضيّ(ت ٦٨٨هـ) ، إذْ قالَ : ((وقولُكَ : أنا وأنتَ ليسَ بِكنايةٍ لأنَّهُ تصريحٌ بالمُرادُ ، وضميرُ الغائبِ كنايةٌ ، إذْ هوَ دالٌ علَى المَعنَى بواسطةِ المرجوعِ إليهِ بظاهرهِ فيهِ)) ٠(٤٠)

وَهذا يَعنِي أنَّ مِن الضّميرِ مِنهُ ما هوَ " كِنايةٌ " ومِنهُ ما ليسَ بـ كنايةً ، وقدْ تداخلَ هُنَا الاصطلاحُ بالدَّلالةِ اللّغويّةِ٠

فلَو انفردَ المَكنِي بالضّميرِ بدلاً مِن الكِنايةِ ، لَكانَ فِي الاصطلاح ضبطاً ودقّةً ، لأنَّ المَكنِي يَكونُ قد اختصَّ بالضَّميرِ ، وتُترَكُ الكنايةُ إلَى بقيّةِ المَواضعِ ، ولاسيَّما أنَّهُ وردَ ذلكَ عَن النَّحاةِ ، ولكنَّ إردافَ النُّحاةِ للكِنايةِ معَ المَكنِي أدخلَ نوعاً مِن الإشكالِ معَ الكِنايةِ الّتِي تُطلَقُ ولا يُرادُ بِها الضَّميرُ ٠

المَصْدَرُ:

المَصدَرُ، لُغَةً : مِن صَدَرَ، وَمِنهُ الصَّدْرُ أعْلَى مُقَدَّم كلِّ شيءٍ ، وكُلُّ مَا واجهَكَ ٠٠٠وتصدّرَ نَصَبَ صَدْرَه فِي الجُلُوسِ ، وجَلَسَ فِي صَدرِ المَجلِسِ "٠(٤١) أمَّا اصطلاحاً ((فهوَ الاسمُ الّذِي يَدلُّ عَلَى حدثٍ دونَ تقيّدٍ بزمانٍ مثلِ : "الصِّدقُ فضيلةٌ،والكَذِبُ رَذيلةٌ)) ٠(٤٢)

اتّصَفَ مُصطلحُ "المَصدَرِ " بالعُمومِ فِي الاستعمالِ النَّحويّ ،وفِي مظانِ المسائلِ الّتِي وردَ فِيهَا،إذْ إنَّهُ جاءَ فِي مَواضعَ مُتداخلةٍ ومُشتركةٍ ،وكانَ هذا الاشتراكُ والعُمومُ والتَّداخلُ سبباً كبيراً للالتباسِ فِي الدَّرسِ النّحويّ ؛ذلكَ لأنَّ النُّحاةَ لمْ يهتمُّوا عِندَ إطلاقِ هذا المُصطلح بتحديدِ مجالاتِهِ فِي مسائلَ كثيرةٍ فِي النَّحوِ العَربيِّ ، ورُبَّمَا يذهبونَ إلَى هذا الإطلاقِ نظراً لمعرفَتِهم دقائقَ المصدرِ ،ومواطنَ استعمالهِ وطريقةَ تناولهِ ،وكانَ أهمُّ هذهِ المَواضعِ : المصدرَ الّذِي يَتحرَّكُ بحريَّةٍ ويتنقلُ فِي المَرفوعاتِ والمنصوباتِ والمجروراتِ ، والمصدرَ الّذِي يُطلقُ علَى المَفعولِ المَطلَقِ والمَفعولِ لأجلِهِ ، واسمِ المصدرِ والمَصدرِ المؤوَّلِ والمَصدرِ الميمِي٠٠٠ولكنْ لا يَكبرُ حجمُ الإشكالِ إلاّ مَعَ المَفعولِ المُطلَقِ لأنَّ بَقيّةَ المواضعِ ـ على الأقلِّ ـ هناكَ مِن القرائنِ الواضحةِ نوعاً ما يُقللُ الإشكالَ والخلطَ ، ولِهذا سَيكونُ التَّوقفُ عَلَى الجانبِ الأكثرِ إشكالاً ، بينَ المصدرِ ،والمَفعولِ المُطلقِ ، وهوَ ما سلّمَ بِهِ النُّحاةِ أيضاً٠

فهذا ابنُ الانبارِيّ(ت٥٧٧هـ) يجمعُ بينَ المصطلحينِ دونَ تفصيلٍ ، إذ قالَ : ((إنْ قالَ قائلٌ : لِمَ كانَ المَصدرُ منصوباً ؟ قيلَ:لوقوعِ الفعلِ عليهِ،وهوَ المفعولُ المُطلقُ)) ٠(٤٣) ، إذْ لَمْ يميِّزْ بينَ المصطلحينِ وهذا مَا حدثَ معَ نحاةٍ كثيرينَ ، ولا يختلفُ اثنانِ مَدى العلاقةِ والاشتراكِ بينهمُا ،ولكنَّ مثلَ هذا الكلامِ لا يوجِّهُ التّحديدَ الدقيقَ الّذِي يفصلُ بينَ مرتبطاتِ كلِّ مصطلحٍ مِن المُصطلحينِ ٠ وقد حاولَ ابنُ النَّاظمِ(ت ٦٨٦هـ) توجيهَ الفَرقِ بينَ المَصدرِ والمَفعولِ المُطلقِ بقولهِ

: ((فالمفعولُ المطلقُ ما ليسَ خبراً من مصدرٍ مفيدٍ توكيدَ عاملِه ، أو بيانَ نوعِه أو عددِهِ ،فمَا ليسَ خبراً ، مخرجٌ لنَحوِ المَصدرِ المُبينِ للنّوعِ فِي قولِكَ : ضَرْبُكَ ضربٌ أليمٌ ، ومِن مصدرٍ ، مخرجٌ لنَحوِ الحَالِ المؤكِّدةِ قولهُ تعالَى :(**وَلَّى مُدْبِرَاً**)(٤٤) ،ومفيدٍ توكيدَ عاملِهِ أو بيانَ نوعِهِ أو عددِهِ ، مخرجٌ لنحوِ المصدرِ المؤكّدِ فِي قولِك : أوّلُ سير□ سيرٌ شديدٌ ٠٠٠ثمَّ قالَ : والمرادُ بالمَصدرِ اسمُ المعنَى المَنسوبُ إلَى الفاعلِ أو النّائبِ عنهُ كالأمنِ والضَّربِ والنَّخوةِ ،فإنَّها أسماءٌ المعانِي فِي قولِكَ : أمِنَ زيدٌ ،وضَربَ عمرٌو ، ونَخيتَ عَلينَا)) ٠(٤٥) فَيظهرُ فِي هذا الكلامِ بنحوٍ جليٍّ التَّداخلُ الكبيرُ بينَ المُصطلحينِ٠

فالمفعولُ المُطلقُ هوَ المصدرُ إلاّ أنَّ هناكَ بعضَ الاستثناءاتِ ، والمَصدرُ هوَ المفعولُ المُطلقُ إذا توفّرتْ الشُّروطُ المتطابقةُ لإثباتِ ذلكَ ، ولكنْ لمْ يحددْ ابنُ النَّاظمِ هذهِ الشّروط حَتَّى يَقَعَ التَّمييزُ بينَهمَا ، **والأوْلَى** الفَصلُ بينَ **المفعولِ المُطلقِ والمَصدرِ** بنحوٍ دقيقٍ بحيثُ لا يُطلقُ عَلَى المَفعولِ المطلقِ إلاّ هذا الاسمَ فقطْ ، ولا ضيرَ بعدَ ذلكَ مِن الإشارةِ إلَى أنَّهُ مصدرٌ مِن جهةِ الاشتقاقِ وليسَ النَّحوِ٠ ولِهذا كانَ مِن الطّبيعِي أنْ يبحثَ النُّحاةُ عَن الفَصلِ بينَ المصطلحينِ ، وإنْ كانَ مَا قامَ بهِ النُّحاةُ قدْ جاءَ متأخراً بعضَ الشّيءِ مِن التَّصحيحِ لمَسارِهمَا وتحديدِ علاماتِهما إلاّ أنَّ ذلكَ يعدُّ انتباهاً مسبوقاً ؛نظراً لوعِي الفكرِ النَّحويّ لدَيهِم ،ومقدرتِهم العاليةِ وإمكانياتِهم العظيمةِ لِتحليلِ المَسائلِ ، وتفسيرِ الأمورِ ووضعِ كلِّ شيءٍ فِي مَوضعهِ المناسبِ ، وكانَ مِن هؤلاءِ الذينَ انبرَى لِكشفِ ذلكَ الاشتراكِ الدقيقِ، الأشموني(ت ٩٢٩هـ) إذْ قالَ : ((المفعولُ المطلقُ وهوَ المصدرُ ؛ وذلكَ تفسيرٌ للشيءِ بمَا هوَ أعمُّ منهُ مطلقاً ، كتفسيرِ الإنسانِ بأنّهُ الحيوانُ إذْ المصدرُ أعمُّ مطلقاً مِن المفعولِ المطلقِ ، لأنَّ المَصدرَ يكونُ مفعولاً لا مُطلقاً ، وَفاعلاً ومَفعولاً بهِ وَغيرَ ذلكَ ، والمَفعولُ المُطلقُ لا يَكونُ إلا مَصدراً نَظراً إلَى مَا يَقومُ بهِ مَقامهُ مِمَّا يَدلُّ عَليهِ خَلفٌ عَنهُ فِي ذلكَ وأنَّهُ الأصلُ))٠(٤٦)

والسَّجاعِي كانَ أكثرَ وضوحاً فِي الرُؤيةِ لإبْعادِ التّقاربِ بينهُما إذْ قالَ:((اعلم أنَّ بينَ المَصدرِ والمَفعولِ المُطلقِ عموماً وخصوصاً مطلقاً،فكلُّ مفعولِ مطلقٍ مصدرٌ ولا عكسَ،وقيلَ بينهُما العمومُ والخصوصُ الوجهِي يجتمعانِ فِي" ضربتُ ضرباً "وينفردُ المصدرُ فِي "يعجبنِي ذهابُكَ "وينفردُ المفعولُ المطلقُ في نَحوِ" ضربتُ سوطاً " قالَ في التَّوضيحِ وشرحهِ:والمصدرُ هوَ اسمُ الحَدثِ الجارِي علَى الفِعلِ وليسَ علماً ولا مبدواً بميمِ زائدةٍ لغيرِ المُفاعلةِ،فخرجَ بالجارِي عَلَى الفِعلِ نحوَ اغتسلَ غسلاً،فانّهُ اسمُ مصدرٍ، وخرجَ العَلَم نَحوَ حمَّادٍ علمٌ للمَحمدةِ وخرجَ المبدوءُ بالميمِ الزائدةِ لغيرِ المفاعلَةِ نحوَ مَقتلْ بمعنًى القَتلِ فانَّهُ مِن أسماءِ المصادرِ ،"والفَرقُ بينَ المصدرِ واسمهِ أنَّ المصدرَ يدلُّ علَى الحَدثِ بنفسِهِ واسمُ المصدرِ يدلُّ علَىَ الحدثِ بواسطةِ المصدرِ ،فمدلولُ المَصدرِ،معنَى ومدلولُ اسمِ المَصدرِ لَفظُ المَصدرِ٠وسمِّيَ المَصدرُ مصدراً لأنَّ فِعلَهُ صدرَ عنهُ أيْ أُخذَ مِنهُ))٠ (٤٧) ،وَبِهذِهِ النُّصوصِ دلالةٌ واضحةٌ علَى التّداخلِ فِي المَعانِي الّتِي تَنضَوِي تحتَ مصطلحِ المصدرِ وهوَ مَا يَتركُ حركةً مِن التّ◌ّشابهِ والإشكالِ تَبقَى تتنقلُ فِي الأذهانِ حتَّى يَحصلَ الدَّارسُ عَلَى دقائقِه،وهَوَ الأمرُ الّذِي يَتطَلَّبُ وَقتاً كبيراً للوصولِ إلَى ذلكَ وكانَ بالإمكانِ فصلُ هذهِ المَعانِي بمسمياتٍ متباينةٍ حتَّى لا يَقعَ هذا الوَهمُ والخلطُ فِي هذا المُصطلحِ٠وليسَ هذا بمَأخذٍ على نُحاتِنا ،وإنَّما هوَ تَراكمٌ للثَّقافةِ اللّغويّةِ والنَّحويَّةِ الّتِي لا تفتأُ تَتفرعُ لتَجدَ لَهَا أصولاً وفروعاً تشتركُ هُنا وهُناكَ ليُحدِثَ مِثلَ هذا الجَمعِ والخلطِ والّذي يَكشفُ لنَا بِكلِّ أمانةِ المَقدرةَ النَّحويَّةَ لعُلماءِ هذِهِ الأمَّةِ الطَّيبةِ مِمَّا يُلزِمُنَا بالقولِ:إنّهُ لا يُحاسِبُ قومٌ فِي عصرِهم امتلكوا أسبابَ عصْرٍ آخرَ لمْ يدرِكْهَا العصرُ المتقدمُ٠

النَّكِرةُ :

جَاءَ مُصطلحُ النَّكِرةُ مَعَ الاسمِ والفِعلِ ،ومَعَ الجُملَةِ٠ حيثُ استعملَ النُّحاةُ هذا المُصطلحَ مَعَ هذهِ الأنواعِ المُختلِفةِ الّتِي نادِراً مَا يكونُ هُناكَ اقترابٌ فِيمَا بينَها ، نظراً لاتّصافِ كلِّ واحدٍ منهَا بميزاتٍ خاصةٍ وحدودٍ لا يُمكنُ تجاوزُهَا ، ولكنَّ الّذِي حصلَ هوَ مجيءُ النَّكرةِ معهَا لكونِ أنَّ هذهِ الأقسامَ توافقتْ فِي جوازِ إطلاقِ هذا المُصطلحِ لهَا ، وأنَّ السَّببَ فِي ذلكَ يعودُ إلَى التَّشابهِ الّذِي جمعَ

هذهِ الأقسامَ فِي ذاتِ الصّفةِ ، وهِيَ صِفةُ المجهولِ ،أو صِفةُ الخبرِ فِي الدَّلالةِ الّتِي بِها تَقَعُ الفائِدَةُ ، أو أنَّهُ حملَ صفةَ النَّكرةِ المُطَّرَدَةِ٠

والنَّكِرَةُ فِي اللُّغةِ : ((خِلافُ المَعرِفَةِ ٠٠٠، ونَكُرَ الأمرُ ، كـ كَرُمَ :صَعُبَ ، وطريقٌ مَنكورٌ عَلَى غِيرِ قَصدٍ ، والمُنكَرُ ضِدُّ المَعرُوفِ))٠^(٤٨) ، أمّا فِي الاصطلاحِ فَهِيَ ((كلٌّ اسم شائعٍ فِي جنسِه الشَّامِلِ لهُ ولِغيرِهِ ، ولا يختصُّ بهِ واحدٌ مِن أفرادِ جنسِهِ دونَ آخرَ كـ "رجلٌ وفرسٌ وكتابٌ" ، وتقريبُها إلى الفَهمِ أنْ يقالَ : كلُّ مَا صَلُحَ دُخُولُ الألفِ والّلامِ عَليهِ))٠^(٤٩)

وَقالَ ابنُ هشامٍ (ت ٧٦١هـ): ((وَعَلامَةُ النَّكرةِ أنْ تَقبَلَ دخولَ رُبَّ عَليهَا نَحو : رَجلٌ وغُلامٌ ، تَقولُ : رُبَّ رجلٍ ، ورُبَّ غلامٍ ، وبِهذا استدلَّ علَى أنَّ مَن ، مَا نكرتين))٠^(٥٠)

فأشارَ التَّعريفُ أنَّ "النَّكرةً" اسمٌ بنحوٍ واضحٍ وعلامتُهَا صحّةُ دخولِ الألفِ والّلامِ ، وَكَذلكَ صِحّةُ دخولِ رُبَّ فِي النّصِ الثّانِي، وأينَ نحنُ مِنْ هاتينِ العلامتينِ معَ الأفعالِ والجُمَلِ حيثُ قالَ النُّحاةُ : إنَّها نَكِراتٌ٠

وَمِن هؤلاءِ النُّحاةِ الزّجّاجِيُّ (ت٣٣٧هـ) ،إذْ قالَ : ((٠٠٠اجتماعُ النَّحويِّينَ كُلِّهِم مِن البَصريّينَ والكُوفيّينَ علَى أنَّ الأفعالَ نكِراتٌ ، ولمْ يَكونُوا لِيجتمعوا عَلَى الخَطأ ، ولا يُعينهُ واحدٌ منهُم معَ كثرةِ علماءِ الفَريقينِ ،وفَحصِهِم عَن دقائقِ النَّحوِ وغوامِضِ المَسائلِ))٠^(٥١)

ثمَّ بعدَ ذلكَ قالَ : ((الدَّليلُ أنَّ الأفعالَ نكراتٍ أنَّها لا تنفكُّ مِن الفاعلينَ ،والفِعلُ والفاعلُ جملةٌ يُستغنَى بهِمَا وتقعَ بها الفائدةُ ،والجُملُ نَكِراتٌ كُلُّهَا ،لأنَّها لَو كانتْ مَعارفَ لمْ تقعْ بها فائدةٌ لأنَّها قدْ كانَ يعرفُها المُخاطبُ فلا تقعُ لهُ بِها فائدةٌ ،فلمَّا كانتْ الجُملُ مستفادةً عُلِمَ أنَّها نَكِراتٌ ،ولِذلكَ لمْ تجزْ الكِنايةُ عَن الجُملِ لأنَّ المَكانِي معارفُ والجُملُ نَكِراتٌ ،فلِذلكَ لمْ تُضمرْ))٠^(٥٢) وكَذلكَ قالَ ابنُ حيدرةَ اليَمنِي(ت ٥٩٩هـ) : ((والجُملُ نَكِراتٌ ، فإذَا قلت: أَخُوكَ زيدٌ، فتقديرُ الكلامِ أخوكَ المُسمَّى بهذهِ التّسميةِ ، فافهمْ ذلكَ فإنَّه مِن اللَّطِيفِ))٠^(٥٣)

وَمَنْ قَالَ : إنَّ الجُمَلَ نَكِراتٌ بعدَ أَنْ عَطَفَ عَلَى الفِعْلِ ، فِيهِ دَلالةٌ عَلَى أنَّ المُرادَ بالجُملَةِ الاسميَّةِ والفَعلِيَّةِ ، إذْ لَو كانَ القَصدُ الجُملةَ الفِعليّةَ فقطْ لاستغنَى بذكرِهِ الفِعلَ ؛ لأنَّ الفِعلَ لابدَّ لَهُ مِن فاعلٍ ، وهُمَا أصلُ الجُملَةِ الفِعليّةِ٠

وَقدْ تَناقلَ النُّحاةُ رُؤيةَ أنَّ الأفعالَ والجُملَ نكراتٌ دونَ البَحثِ عَن السّببِ الّذِي دَعاهُم إلَى هذا الجَمعِ فِي الاصطلاحِ سِوى قَولِهم : وقُوعُ الفائدةُ ،وهِيَ عِلّةٌ عَامّةٌ لا يَكونُ مُدعاةً إلَى هذا الاشتِراكِ٠

وَقَدْ جاءَ كَلامُ ابنِ يعيشَ(ت ٦٤٣هـ) فِي هذا البابِ مُطلقاً ولمْ يُقَيِّدْ إطلاقَهُ بِلزومِ الفَصلِ بينَ ما للاسمِ ومَا للفِعلِ مِن خَصائصَ إذْ قالَ : ((الفِعلُ نَكرةٌ ،لأنّهُ موضوعٌ للخَبرِ ،وحقيقةُ الخَبرِ أنْ يكونَ نكرةً ، لأنَّه الجزءُ المُستفادُ ،ولَو كانَ الفِعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة))٠^(٥٤) فهذا الكلام جمع بين المعنى واللفظ فهو يصحُ مِن جِهةِ المَعنَى ، وَهوَ وقوعُ الفائدةِ ، ولا يَصحُّ مِن جِهةِ اللَّفظِ لِعدمِ جَوازِ دخولِ علامةِ الاسمِ عَلَى الفِعلِ ٠

وَكَذلكَ قالَ السُّيوطيّ (تَ ٩١١هـ) : ((الأصلُ تَعريفُ المبتدأ ، لأنَّ السندَ إليهِ ، فَحقّهُ أنْ يكونَ معلوماً، لأنَّ الإسنادَ إلَى المَجهولِ لا يُفيدُ ، وتَنكيرَ الخبرِ ، لأنَّ نسبتَهُ مِن المُبتدأ نسبةُ الفِعلِ مِن الفاعِلِ ، والفُعلُ يَلزمُهُ **التّنكيرُ** ، فَرُجِّحَ تنكيرُ الخبرِ علَى تعريفهِ))٠^(٥٥)

فَالتّنكِيرُ هنَا هُوَ كَونُه مَجهولاً علَى السَّامعِ كمَا ذَكرَ؛ لأنَّه يَكونُ حِينَئذٍ نَقيضَ المَعلومِ٠

وَيُعَدُّ يَاسينُ الحِمصِي (ت ١٠٦١هـ) ـ حَسبَ عِلمنَا ـ هُوَ أوَّلُ مَن حَقَّقَ فِي هذا الإشكَالِ ، إذْ قالَ : ((وأمَّا الجُملُ والأفعالُ فَليسَتْ نَكِراتٍ ،وإنْ حُكِمَ لَها بِحكمِ النَّكِراتِ ،ومَا يُوجدُ فِي عِبارةِ بَعضِهِم أنَّها نكراتٌ فَهوَ تَجَوُّزٌ))٠^(٥٦)

وَبِهذا الكَلامِ الدَّقيقِ كَشَفَ الدَّليلَ الرَّصينَ الّذي يُميِّزُ الخَيطَ الأبيضَ مِن الخَيطِ الأسودِ فِي الفَصلِ بينَ الاسمِ النَّكرةِ مِن جِهَةٍ ،وبينَ الفِعلِ والجُملةِ مِن جِهةٍ ثانيةٍ،وهِيَ مُحاولةٌ واضِحَةٌ لِرَفعِ هذا الالتِبَاسِ الّذِي تَنَاقلتهُ النُّحاةُ مِن غَيرِ قَصدٍ سِوى التّوافُقِ الّذِي جَاءَ بَينَها فِي المَعنَى٠

وَتَوجِيهُ هذا الاشتراكِ الّذِي وَقَعَ بينَ الفِعلِ والجُملةِ مِن جِهةٍ ، والاسمِ المُفردِ النَّكرةِ مِن جِهةٍ أخرَى فِي الاتِّصافِ بالنَّكرةِ ،هُوَ أنَّ تَنكِيرَ الاسمِ المُفرَدِ سواءٌ فِي الخَبرِ ، أوَ فِي غَيرِهِ يَجمَعُ أمرَينِ هُمَا : التّنكِيرُ لَفظاً بِقَبولِهِ عَلاماتِ الاسمِ النَّكرةَ فِي اللَّفظِ والحُكمِ والمَعنَى ؛ وكَونهُ مَجهولاً عَلَى السَّامعِ وبهِ تَقَعُ الفائدَةُ ، وأمَّا الجُملُ والأَفعالُ ، فإنّمَا إطلاقُ النَّكرةِ عليهَا مِن جِهَةِ المَعنَى فَقطْ ، أي أَنَّها إذَا أُطلِقَتْ عَلِيهَا النَّكرةُ فإنَّ المُرادَ أَنَّهَا مجهولةٌ ، وبها تَقعُ الفائِدةُ ، لا أنّهَا تقبلُ عَلامَاتِ النَّكرَةِ ،ولِهذا كانَ مِن الأَوْلَى عَدَمُ إطلاقِ هذا الوَصفِ علَى الجُملِ والأفعَالِ والاستغنَاءِ عنهَا بِوصفٍ آخرَ مِثلُ" المَجهولِ" مثلاً لِكَي يَرتفِعَ هذا الإشكالُ ٠

المَبحَثُ الثَّانِي : الإِيهامُ فِي المُصطَلَحَاتِ الفَرعِيَّةِ :

وَهِيَ تِلكَ المُصطلَحاتُ الّتِي تَردُ فِي المَقامِ الثّانِي فِي أَثنَاءِ مُعَالَجةِ المَسائِلِ النَّحويَّةِ وَهِيَ (الزِّيادَةُ ، المُبهَمُ ، المُتَصرِّفُ ، المُفرَدُ)٠

الزِّيادَةُ:

الزّيادَةُ فِي اللُّغَةِ مِن "زَيَدَ " ،وَهِيَ " النُّمُو ٠٠٠وَخِلافُ النُّقصَانِ ٠٠٠واسْتَزَدْتُهُ طَلَبْتُ مِنهُ الزِّيادَةَ٠٠٠وإنسَانٌ يَتزيَّدُ فِي حَدِيثِهِ ، وَكلامِهِ إِذَا تَكَلَّفَ مُجَاوَزَةَ مَا يَنبَغِي ٠٠٠وَالنَّاقَةُ تَتَزَيّدُ فِي سَيْرِهَا إِذا تَكَلَّفَتْ فَوْقَ قَدْرِهَا "٠(٥٧)

وَأمَّا اصطلاحاً فَهِيَ تُطلقُ " عِندَ أَهلِ العَربيّةِ عَلَى الحَرفِ غَيرِ الأصلِيِّ "٠(٥٨) ،وَهذا الحَدُّ إِنَّمَا هُوَ فِي عِلمِ الصَّرفِ ، لأَنَّهُم يَقولُونَ بِحروفِ الزِّيادةِ ويَجمَعُهَا قَولُهُم : " سَألتُمُونِيهَا" وَلَيسَ هذا مَقصَدُنَا فِي هذا البَحثِ، لأنَّ لِكُلِّ عِلمٍ مُصطلحَاتِهِ الخَاصَّةِ بهِ كَمَا ذَكرنَا ذلكَ فِي التَّوطئةِ ،أمَّا فِي النَّحوِ فَهِيَ ((الألفاظُ الّتِي يَكونُ دُخُولُهَا فِي الكَلامِ كخُروجِها مِنهُ مِن دُونِ إحداثِ مَعنًى جديدٍ بِوجودِها فِي الكَلامِ))(٥٩)

وَقَد ذَكرنَا هذا المُصطلَحَ هُنَا ،لأَنَّ النُّحاةَ أورَدُوهَا مَعَ أَقسامِ الكَلامِ الثَّلاثِ: الحَرفُ سَواءٌ العاملُ مِنهُ أو غَيرُ العَامِلِ ، وَالفِعلُ ، والاسمُ ، وَهِيَ أشياءُ تَتباينُ ، وَتَختَلفُ ، وَلا تَجتَمِعُ فِي الحُدُودِ والعَلامَاتِ٠

وَلَيسَ مَطلَبُنا أنْ يَقِفَ البَحثُ عندَ إِحصاءِ الحُروفِ الزَّائدَةِ أو بيانِ مَواضِعِها ؛ لأَنَّ هُناكَ نحاةٌ كثيرونَ وَقفُوا عندَهَا سَواءٌ بِمؤلفاتٍ أو بُحوثٍ ، وَليسَ مسارُ بَحثِنا التَّحقيقَ فِي جَوازِ هذا الاصطلاح أو عَدَمِهِ ، وإنْ كُنَّا نَتَبَنَّى كَلامَ الأزهَرِيِّ فِي هذا الأمرِ، إذْ قَالَ : ((وَينبَغِي أنْ يَجتَنِبَ المُعربُ أنْ يَقولَ فِي حَرفٍ مِن كِتَابِ اللهِ تَعالَى: إنّه زائدٌ تَعظيماً لَهُ ، واحترَاماً ، لأَنَّهُ يَسبِقُ إِلَى الأذهَانِ أنَّ الزَّائدَ هُوَ الّذي لا مَعنَى لَهُ أَصلاً ، وكَلامُهُ سُبحانَهُ مُنَزَّهٌ عَن ذَلكَ ؛ لأنَّ مَا مِن حَرفٍ إلاَّ وَلَهُ مَعنى صَحِيحٌ ، وَمَن فَهِمَ خِلافَ ذَلكَ ، فَقَدْ وَهِمَ))٠(٦٠)

وَلِهذا فإنَّ النُّحاةَ غَالباً مَا يَذكرونَ تَبريراً لتَسمِيَةِ الزِّيادةِ بِقَولِهِم : المُسَوِّغُ لِقولِنا : بالزَّائِدِ هُوَ التَّأكيدُ ، وَكُنَّا نَأمَلُ مِن قسمٍ مِن نُحاتِنا ـ رَحِمَهُم اللهُ تَعالَى جَميعاً ـ أنْ يَختارُوا مُصطلحاً لا يَحتاجُ إِلَى مُسوّغٍ أو تَبريرٍ ، كَمَا فعلَ قِسمٌ مِن نحاتِنا فِي الكُوفةِ بـ تَسمِيتِهم مُصطلحِ "الصِّلةِ "،(٦١) أو " الرَّبطِ " بدَلاً مِن الزَّائِدِ٠

وَسَنورِدُ لِكلِّ قِسْمٍ نَصّاً نُثبِتُ مِن خِلالِه مَجيءَ هذا المُصطلح مَعهُ ٠ فأمَّا مِثالُ حُروفِ الخَفضِ العَاملةِ فنَحُو مَا ذكرهُ ابنُ عَصفورٍ، إذْ قالَ : ((فأمَّا "مِن" فَتكونُ زائدةٌ ، ولابتِداءِ الغَايَةِ والتَّبعيضِ ٠٠٠فأمَّا الزَّائدةُ فإِنَّها لا تُزادُ عِندَ البَصرِيينَ إلاَّ بِشَرطِينِ ،أحَدِهِمَا : أَنْ يَكُونَ الاسمُ الّذي تَدخلُ عَليهِ

نَكِرةٌ ،والآخرُ : أنْ يَكونَ الكلامُ نفياً نَحوَ : مَا جاءَنِي مِن أَحَدٍ...)).(٦٢) ، وَمِثالُ الحَرفِ غَيرِ العَامِلِ مَعَ حَروفِ الخَفضِ مَا ذَكرهُ ابنُ هشامٍ(٦٣) ، إذْ قالَ : ((تُزادُ كلمةُ "مَا" بَعدَ " مِن " و " عَن " والباءِ ؛ فَلا تَكُفّهنَّ مِن عملِ الجرِّ نَحوَ **(مِمَّا خَطِيئَتِهِم)** (٦٤) ، **(عَمَّا قَلِيلٍ)**(٦٥) ، **(فَبِمَا نَقْضِهِم)**).(٦٦) ، وَقَد يَأتِي مَعَ الأحرُفِ المُشبّهِ بالفِعلِ مِن دُونِ عَملٍ،ولَكنْ لِتأديةِ دورٍ فِي التّركيبِ النّحويّ ، وَذَلكَ بِزيادَةِ "مَا"، وَهِيَ تَكُفُ إنّ وأخواتها عن العَمَلَ لِتأكِيدِ المَعنَى قَالَ الأشمُونِي"(ت ٩٢٩هـ): ((وَوَصلُ "مَا" الزَّائدةِ بِذِي الحُروفِ مُبطِلُ إعمَالَهَا ؛ لأنَّهَا تُزِيلُ اختِصاصَهَا بالأسمَاءِ وتَهيئَتِهَا للدُّخولِ عَلَى الفِعلِ فَوَجَبَ إِهمَالُها لِذلكَ نَحوَ:إنَّما زيدٌ قائمٌ ،وكأنَّمَا زيدٌ أسدٌ ،ولكنَّما عَمْرٌو جَبَانٌ ولَعَلَّمَا بَكرٌ عَالمٌ)).(٦٧)

ومثالُ زِيادةِ الفِعلِ مَا وردَ مَعَ الفِعلِ النَّاقِصِ "كانَ" قالَ ابنُ مالكٍ (ت ٦٧٢هـ) ((مِن مَواضعِ "كانَ" الّتِي تَختصُّ بِها:الزِّيادةُ فِي التَّوسُطُ دُونَ التَّقدُّمُ والتَّأخُّرُ...وَقَد كَثُرَتْ زِيادَتُها بَينَ "مَا" التَّعجبيّةِ وفِعلِها نَحو :مَا كانَ أحسنَ زيداً ...وَلَيسَ ذلكَ مانعاً مِن زِيادَتِها،كَمَا لمْ يَمنعْ مِن إلغاءِ ظَنَّ عِندَ تَوسّطِهَا أو تَأخّرِهَا ، إسنادُها إلى فاعل)).(٦٨) ، فَعَدَّ الزِّيادةَ وَالإلغاءَ فِي هذينِ الفِعلِينِ تقارباً فِي التّوظيفِ.

وَقَد سَعَى الرَّضيُّ (ت ٦٨٨هـ)لإخراجِ هذا الإطلاقِ مِن هذا المَسارِ، إذْ قالَ :((اعلمْ أنَّ "كانَ " تُزادُ غَيرَ مُفيدةٍ لشيءٍ إلاَّ محضَ التَّأكيدِ ، وهذا مَعنَى زِيادةِ الكَلِمَةِ فِي كَلامِ العَربِ ..وَتَسمِيةُ "كانَ" بالزَّائدةِ فيهِ نظرٌ لمَا ذكرنَا أنَّ الزَّائدَ مِن الكَلِمَ عِندَهم لا يُفِيدُ إلاَّ مَحضَ التَّأكيدِ ،فالأوْلى أنْ يُقالُ :سمِّيتْ زَائدةً مجازاً...)).(٦٩)

وَمثالُ مَا وَردَ مَعَ الاسمِ قَولِهم : ((والزِّيادةُ قَد تَكونُ زِيادةَ اسمٍ لتقويةِ المَعنَى وتأكيدِهِ وتثبيتِهِ ، مِثلَ قَولِهِ تَعالَى :(**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**)(٧٠) ، وَهُوَ زائدٌ لا يَختلُّ المَعنَى بِحذفِها وأُتِيَ لتَقوِيةِ المَعنَى وتَثبِيتِه))(٧١)

وَهذا مِثالٌ لـ"ضَميرِ الشّأنِ" ، والكَلامُ نَفسهُ يَنطَبِقُ عَلَى "ضَمِيرِ الفَصلِ" ؛ لأنَّ النَّحاةَ يَقُولُونَ : ((الأظهرُ عِندَ البَصريينَ أنّهُ مَلغَى لا مَحلَّ لَهُ مِن الإعرابِ بِمنزلةِ " مَا " إذا أُلغيتْ فِي نَحوِ ، إنَّمَا)).(٧٢) ،وهلْ هذا يَعنِي أنَّ كلَّ شيءٍ جازَ حذفُهُ ، أو لمْ يكنْ لهُ مَحلٌ يَحكُمُ لهُ بأنَّهُ زائدٌ للتّوكِيدِ ، فَعلَى هذا يَتحتَّمُ أنْ يُحكَمَ عَلَى قِسمٍ مِن أفعَالِ ظنَّ فِي بابِ الإلغاءِ والتَّعليقِ ، وكافِ إياكَ ، وكذا الجُملةُ المُعتَرِضَةُ وَهِي مِن الّتِي لا محَلَّ لهَا مِن الإعرابِ ؛لأنَّها زائدةٌ فِي التَّركِيبِ فَيُحكَمَ لهَا بالزيادةِ للتُّوكيدِ ، وَهُوَ ما حَدثَ فعلاً لأنَّهُ أمرٌ يَسحبُ أمراً لاتِّفاقِ الحُكمِ.

عَلَى أَنَّ أحَدُ البَاحِثِينَ المُحدثِينَ يَذهَبُ إلَى حَرفِيَّةِ ضَمِيرِ الفَصلِ إذْ قالَ : " إنَّهُ فِي الحَقيقة لَيسَ ضَميراً بالرَّغمِ مِن دَلالتِهِ عَلَى التَّكلّمِ ، أو الخِطابِ ، أو الغَيبةِ ، وإنَّمَا هُوَ حَرفٌ خَالصُ الحَرفيَّةِ لا يَعملُ شَيئاً ، فَهُوَ مِثلُ " كافِ الخِطابِ فِي أسماءِ الإشارةِ ، وفِي بَعضِ كلماتٍ أخرى مِثلُ : ذلكَ ، وتِلكَ ، والنَّجاءَ كَ [أصلُهَا النَّجاةُ لَكَ] ، فَمِن الأنسبِ أيضاً تَسمَيتُهُ حَرفُ الفَصلِ ، ولا يَحسنُ تَسمِيتُهُ ضَميرَ الفصلِ " إلاَّ مجازاً بِمراعاةِ شكلِهِ وصُورَتِهِ الحَاليَّةِ ، وأَصلُهُ قَبلَ أنْ يَكونَ لِمُجَرَّدِ الفَصلِ ".(٧٣)

وَهُنَا نَجمَعُ قَولَ الرَّضيّ بأنَّ زِيادةَ "كانَ" مَجازٌ ، وقولُ عَبّاسِ حسنٍ إنّ تَسمِيةَ ضَميرِ الفَصلِ مَجازٌ لِنصلَ إلَى القَولِ : بِفصلِ الدَّلالةِ والبَلاغَةِ عَن النَّحوِ فِي مِثلِ هذهِ المَواضعِ لِعَدمِ تَوافُقِ الإطلاقِ مِن الجِهةِ النَّحويّةِ ، وإلاَّ فإنّهُ مِن الجِهةِ البَلاغيَّةِ يَحمِلانِ دَلالاتٍ كثيرة كالتَّأكيدِ مَعَ " كَانَ " ، والاختِصَاصُ والقَصرُ ، والتَّوكِيدُ ، وتَوكِيدُ القَصرِ مَعَ "ضَميرِ الفَصلِ" (٧٤) ، وَلَيسَتْ هذِهِ دَعوةً إلَى فَصلِ المَعانِي عَن التَّركيبِ ، وإنَّما هِيَ دَعوةٌ إلَى تحديدِ آلِيَّةِ التَّعامُلِ مَعَ المُصطَلحاتِ لِتصحيحِ مَسارِهَا ، ومَعرِفةِ حُدُودِهَا.

وَهذهِ النُّصوصُ الّتِي تَقدَّمتْ هِيَ عَينةٌ عَن نُصوصٍ كَثيرةٍ تُبَيِّنُ كَيفَ أنَّ النُّحاةَ أطلَقُوا مُصطلَحَ" الزِّيـادةِ " لِهذهِ الأقسامِ المُتباينـةِ ، وَهِـيَ الحَـرفُ والفِعلُ، والاسمُ ،وهِـيَ الّتِـي يَجبُ أنْ لا تَشتَرِكَ صِفَاتُها ولا تَمتَزِجَ عَلَامَاتُها.

وَكُنَّا نَتمنَّى أنْ لا يَتوسَّعَ إطلاقُ هذا المُصطلحِ فَيُرسَلَ إلَى الفِعلِ والاسم انطلاقاً مِن الحَـرفِ ، ولاسيَّما أنَّنا لا نَتَّفُقُ مُطلقاً مَع إسقاطِ الألَفاظِ مِن التَّراكِيبِ ، أو حَذفِها حتَّـى تُثَبِتَ زِيادَتَها؛ لأنَّ ذلكَ يُجوِّز فِي كثيرِ مِن الأحيانِ إهمالَ جُزءٍ مِن التَّركيبِ فَهلْ نَقولُ : إنَّ كُلَّ مَا جَازَ إسقاطُهُ فَهُوَ زائدٌ نَحو مُصطلَحً" الحَالِ ، والتَّمييز وأشياءَ أخرَى لا تُعدُّ ولا تُحصَى مِن الكَلماتِ .

وَلِهذا نَقُولُ إنَّ الكَلامَ إذَا كَانَ عَلَى جِهةِ التَّركِيبِ حَصراً فإنَّهُ لا يَجوزُ ذِكرُ لَفظِ الزِّيادةِ مَعهُ لأنَّ أيَّ تَغييرٍ أو حَذفٍ مِن التَّركيبِ يَعنِي إقحاماً وفرضاً لطبيعتِه وبنائِهِ ، وأمَّا إذا كانَ الكلامُ عَلَى جِهَةِ المَعنَى ، فإنَّه تُذكَرُ فائِدةُ التَّوكيدِ مَعَ هذِهِ الألفاظِ " بأنَّ يُقالَ : حرفٌ أو فعلٌ جاءَ للتَوكِيدِ " ، وَهُوَ توظيفٌ حَسنٌ ، وَلكنْ معَ الاستغناءِ عَن لفظِ الزِّيادةِ الّذِي أحدثَ بإطلاقِهِ صُورةً مُتداخلةً ومُشكِلَةً ومُوهِمَةً بِجمعِها لِهذِهِ الكَلِماتِ المُتَبايِنَةِ.

المُبْهَمُ :

المُبْهَمُ : اسمُ مَفعُولٍ مِن أَبهَمَ ، وَفِي اللّسَانِ((طريقٌ مُبهَمٌ إذَا كانَ خَفيّاً لا يَستَبِينُ..وَكَلامٌ مُبهَمٌ لا يُعرَفُ لَهُ وَجهٌ يُؤتَى مِنهُ ، وَيُقالُ : أمرٌ مُبهَمٌ:إذَا كانَ مُلتبساً لا يُعرَفُ مَعنَاهُ)).(٧٥)

أَمَّا اصطِلاحاً فإِنَّهُ لَمْ يَأتِ مُنفَرِدَاً إلاَّ مَعَ تَقييدٍ سَواءٌ مَعَ اسم الإشارَةِ أو الاسمِ المَوصولِ أو مَعَ المَفعُولِ المُطلَقِ ، أو مَعَ الظُّروفِ أو مَعَ غَيرِها ، ولِهذا فإِنَّهَ مِن الصَّعبِ أنْ نَقِفَ عَلَى تَعريفٍ شَاملٍ لِهذا المُصطَلحِ ، وَلَكنْ يَبقَى مَا قَالَهُ صَاحبُ الكِتابِ هُوَ ابتداءُ النُّحاةِ لِتَأسِيسِ حُدُودِ المُبهَمِ للأشياءِ الّتِي أَطلَقُوا عَليهَا بِالمُبهَم بَعدَهُ كَمَا سَيأتِي.

فَقَدْ وَقَفَ سِيبويهِ ، عندَ مَعنَى المُبهَم مِن خِلالِ اسم الإشارَةِ ، إذْ قالَ : ((وَلفَظُكَ بـ"ذَاكَ" أحسنُ مِن لَفظِكَ بـ"ظَنِّي" ، فإذَا قُلتَ : زَيدٌ أظنُ ذَاكَ عاقلٌ " كَانَ أحسنَ مِن قَولِكَ : زيدٌ أظنُ ظَنِّي عَاقلٌ ، "ذَاكَ" أحسنُ ، لأنَّهُ لَيسَ بِمصدرٍ ، وَهُوَ اسمٌ **مُبهمٌ** يَقعُ عَلَى كُلِّ شيءٍ)).(٧٦)وَلا يَخفَى أنَّ دَلالةَ العُمومِ فِي المُبهَمِ هِيَ الّتِي تَجعَلُهُ صَالحاً عَلَى أنَّ يَقعَ عَلَى كُلِّ شِيءٍ مَعَ كَونِهِ مُفتَقِرَاً إلَى غَيرِهِ.

وَكَذلِكَ فِي بابِ المُنادَى ، إذْ قالَ : ((كَقَولِكَ : "يَا هذا"[الرَّجلُ] والرَّجلُ وَصْفٌ لَهُ كَمَا يكونُ وَصفاً لِـ "هذا" وإنَّما صَارَ وَصفُهُ لا يكونُ فِيهِ إلاَّ الرَّفعُ لأنَّكَ لا تَستَطيعُ أنْ تقولَ : يا أيُّ ، ولا " يا أيُّها ،وتَسكتَ،لأنَّه **مُبْهَمٌ** يَلزَمهُ التَّفسيرُ،فَصارَ هوَ والرَّجلُ بِمنزِلَةِ اسمٍ واحدٍ كأنَّكَ قُلتَ:يَا رَجُلُ "،إذْ بَيَّنَ أنَّ المُبهَمَ هوَ مَا يَقعُ عَلَى كُلِّ شيءٍ،أو هُوَ مَا يلزمُ التَّفسيرَ)).(٧٧)

فَتواردُ هذهِ المَعانِي فِي اللّغةِ ، وَتَداخلُ الأوجُهِ فِي التّراكيبِ تَركَ سَبباً واضحاً فِي ظُهورِ بَعضِ المَواضعِ الّتِي يَصلحُ مَعها استعمالُ مُصطلَحِ المُبهم، نَظراً لاجتماعِ معانٍ كثيرةٍ فِيهِ ممَّا يُحقِّقُ إطلاقَهُ عَلِيهَا ، وَهذا الأمرُ تَحوّلَ إلَى الجانِبِ النَّحويِّ ، فَكانَ مُلتَبساً فِي إطلاقِهِ ؛لأنَّ المَواضِعَ الّتِي وَرَدَ فِيها كانتْ مُتباعِدةَ القواعدِ والشُّروطِ وَالضّوابِطِ ،فَكانَ بَحثُ هذِهِ المَواضعِ ، وبيانُ مَدلولاتِهِ وسَبَبُ الاستعمالِ فِيهَا ، والّذِي جَعَلنَا نَقِفَ عَلَى هذا المُصطلحِ هُوَ أنَّ النُّحاةَ ذَكرُوا هذا المُصطلحَ مَعَ الاسمِ المَعرفةِ ، والنَّكرةِ ، والفِعلِ ،ممَّا تركَ سبيلاً إلَى الجَمعِ والاشتراكِ والتّداخلِ فِي حَقيقةِ هذا الإطلاقِ.فمِن مجيئهِ مَعَ المَعرفةِ ،قَولُ ابنِ معط (ت ٦٢٨هـ):(٧٨) فَالمُبْهَمُ: المَوصُولُ والإِشَارَهْ شَرطٌتُ فِي كِلِيهِمَا انْحِصَارَهْ

قَالَ ابنُ الخبّازِ(ت ٦٣٩هـ) شارحاً: ((المُبهَمُ نَوعَانِ:مَوصُولٌ واسمُ الإِشارَةِ،وسُمِّيَا بالمُبهَمِ لأنَّهُمَا فِي أوِّلِ الوَضعِ غَيرُ مُختصَّينِ بِمُعَيَّنٍ،وَعُدَّا مِن المَعارِفِ لأنَّهُما حِينَ الاستعمالِ لا يَكونَانِ إلاَّ لِمَخصُوصٍ)).(٧٩)وَمَعنَى هذا أنَّ اسمَ الإشارةِ والاسمَ المَوصولِ مُبهَمانِ باعتبارِ مَا كانَا ،وَمَعرفَتَانِ باعتِبارِ مَا صَارَا عَليهِ، وَقَد حَصرَ ابنُ مُعطِ المُبهمَ فِي هذينِ النَّوعِينِ ، وَفِي هذا تسَامُحٌ ؛لأنَّ المُبهمَ مصطلحٌ وردَ كـ حَدٍّ وَاضحٍ مَعَ المَفعولِ المُطلَقِ والظُّروفِ، ثُمّ نَرَى أحدَ النُّحاةِ

المُحدَثينَ يُوافِقُ هذا الحَصرَ،ويُؤكدُ أنَّ مُصطلحَ المُبهمِ لا يَرِدُ إلاَّ مَعَ هذينِ القِسمينِ وَهوَ مَا يُخالِفُ مَا أطلَقَهُ النُّحاةُ عَلَى أشياءَ كثيرةٍ ، إذْ قالَ : ((أمّا النُّحاةُ فيَطلقونَ " الإبهامَ عَلَى نَوعَينِ مِن الأسمَاءِ دُونَ غَيرِهِمَا ، أسماءِ الإشارَةِ وأسمَاءِ المَوصولِ ، وَلَهُ مَعنَى خاصٌّ فِيهمَا ، وَهَم يَفرِّقُونَ بَينَ الضّمِيرِ والمُبهَمِ)) ٠(٨٠)

وَلَكِنَّنا فِي ذَاتِ الوَقتِ نَرَى قِسْماً مِن النُّحاةِ يَطلقونَ المُبهمَ عَلَى الضّميرِ أيضاً ، ومِن ذلكَ مَا ذهبَ إليهِ الرَّضيّ(ت ٦٨٨هـ) ،إذْ قالَ : ((اعلم أنَّ الضّميرَ المُبهمَ فِي نِعمَ وبِئسَ عَلَي الأظهرِ والأغلَبِ لا يُثَنَّى ولا يُجمَعُ ولا يُؤنَّثُ "(٨١)، وَكَذلكَ مَا ذَكرَهُ ابنُ هشام (ت ٧٦١هـ) ، إذْ قالَ : " فِي تَفسيرِ(**فَسَوّاهُنَّ سَبْعَ سَموَاتٍ**)(٨٢) الضَّميرُ فِي " فَسَوّاهُنَّ" ضَميرٌ مُبهمٌ ، وَسبعُ سَمواتٍ تَفسيرهُ كـ قَولِهم : رَبَّه رَجُلاً)) (٨٣)

وَمَا يُشكُلُ ويُوهِمُ فِي هذا البَابِ هُوَ إطلاقُ المُبهَمِ عَلَى أقسامِ مِن المَعارِفِ ، وَكَذلكَ إطلاقُهُ عَلَى النَّكرةِ ، والفِعلِ ،وفِي هذا يَكونُ جَمعاً لأضدادٍ لا تَجتَمعُ ، والنُّحاةُ عَمِلُوا جَاهدَينِ للفَصلِ بينَ هذهِ الأقسامِ ، وتَسمِيَةُ هذهِ الأشياء بِهذا المصطلحِ هوَ إرجاعٌ لأشياءَ فُصلَتْ ، وَجَمعٌ لأقسَامٍ رُسِمَتْ حُدودُهَا ٠

فَمِثَالُ إطلاقِهِ عَلَى المَفعولِ المُطلَقِ النَّكرةِ قَولُهم : ((المَصدرُ المُبهمُ : وَهُوَ مَا يُساوِي مَعنَى عَامِلِهِ مِن غَيرِ زِيادَةٍ ، كـ: قُمتُ قِياماً ، وَجَلستُ جُلُوساً ،وَهُوَ لِمُجرَّدِ التَّأكيدِ)) ٠(٨٤) وَيُسمَّى أيضاً المُؤكّدُ لِعَامِلِهِ ،والمُؤكّدُ لِعامِلِهِ لا يَكونُ إلاَّ نَكرَةً٠

وَمِثَالُ إطلاقِهِ فِي المَفعولِ فِيهِ ، قَالَ ابنُ النَّاظِمِ : ((اسمُ المَكانِ المُبهم ، وَهُوَ مَا افتَقَرَ إلَى غَيرِهِ فِي بَيانِ صُورةٍ مُسمَّاهُ كأسمَاءِ الجِهاتِ نَحو : أمَامُ ، وَ وَراءُ ويَمينُ وشِمالُ وفَوقَ وتحتَ " وشِبهِهَا فِي الشِّياعِ كـ: جانبٍ ، وناحِيةٍ وَمكانٍ ، وكأسماءِ المَقادِيرِ نَحو " مِيل ، وفَرسَخ وبَرِيد)) ٠(٨٥) ، وَلِوجودِ تَداخلٍ فِي مَعنَى المُبهمِ مِن جِهةِ التَّعريفِ والتَّنكيرِ اختَلفَوا فِي المُرادِ مِنهُ فِي هذا المَوضِعِ، وَهُوَ مَا أورَدَهُ الرَّضي ،إذْ قالَ: ((وَفُسِّرَ المُبْهَمُ بالجِهاتِ السِّت ،واختلفَ فِي تَفسِيرِ المُبهم ،فَقِيلَ:هِيَ النَّكرةُ ،ولَيسَ بشيءٍ لأنَّ نَحو: جَلستُ خَلفَكَ وأمَامَكَ ، فَتنصِبَ بلا خِلافَ عَلى الظَّرفيّةِ ، وقِيلَ : هوَ غيرُ المَحصُورِ كمَا قُلنَا فِي الزَّمانِ ،وَهُوَ الأوْلَى)) ٠(٨٦) ،وَهذا يَأتِي فِي بَابِ تَعارضِ الأدلَّةِ فَقِسمٌ مِن النُّحاةُ يَقولُونَ:بتنكيرِ المُبهمِ لاتفاقِ لَفظِ النَّكرةِ فِيهِ نَحو: سُرتُ فَرسخاً،ولَكِنْ ليسَ مطلقاً بدليلِ مجيءِ قِسم مِنهُ بلفظِ المَعرِفَةِ بالإضافَةِ بمِثلِ مَا استَدلَّ بهِ الرَّضِيّ نَحو: جَلستَ أمَامَكَ٠

وَقَد أشَارَ الصَّبانُ (ت ١٢٠٦هـ) إلَى سَببِ الإبهام فِي الجِهاتِ السِّتِ إذْ قالَ : ((وإنَّما كانَتْ مُبهمةً لِعَدمِ لُزومِهَا مُسمَّى بِخصُوصِهِ لأنَّها أمورٌ اعتبارِيّةٌ أي باعتِبارِ الكائِنِ فِي المَكانِ ، فَقدْ يَكونُ خَلفَكَ أَمَاماً لِغيرِكَ ، وَقدْ تَتحوَّلُ فَينعَكِسَ الأمرُ ، وَلأنَّهُ لَيسَ لَهَا أمدٌ مَعلُومٌ ، فَخلفُكَ مَثلاً اسمٌ لِمَا وراءَ ظَهرِكَ إلَى آخرِ الدُّنيَا)) ٠(٨٧)

كَمَا وَقَفَ ابنُ هِشَامِ عَلَى هذِهِ المَسألةِ مُفصَّلاً ، إذْ قالَ: ((وأكثرُهم يَجعلُ هذا مِن المُبهمِ،وحَقيقةُ القَولِ فِيهِ:إنَّ فِيهِ إبهاماً واختصاصاً،أمَّا الإبهامُ فَمِن جِهةِ أنَّهُ لا يَختصُّ بِبقعَةٍ بِعينِهَا ، وأمَّا الاختِصاصُ فَمِن جِهةِ دَلالتِهِ عَلَى كَمِّيَةٍ مُعيَّنَةٍ،فَعلَى هذا يَصِحُّ القَولانِ)) ٠(٨٨)

وَفِي هذا بَيانٌ إلَى تَعدُّدِ المَعانِي فِي لَفظِ المُبهمِ وَهُوَ دَليلٌ عَلَى أنَّ اصطلاحَ المُبهَمِ هُوَ الّذِي أحدَثَ هذا الإشكَالَ٠ وَلَمَّا كانَ هذا المُصطَلحُ غَيرَ مُستَقرٍّ فِي مَعناهُ اختَلَفُوا فِي الظّرفِ المُبهمِ فِي مِثلِ قَولِهم:سِرتُ مِيلاً،وقدْ ذَكرَ ذلكَ السُّيوطِي،إذْ قالَ: ((وهذا النّوعُ اختُلِفَ فِيهِ هلْ هُوَ دَاخلٌ تَحتَ حدِّ المُبهمِ ، أمْ لا ؟ فَالشُّلوبينُ عَلَى الثّانِي؛لأنَّ المُبهمَ مَا لا نِهَايةَ لهُ،ولا حُدودَ محصورةً ، وهذِهِ الظّروفُ المُقدَّرةُ لهَا نِهايةٌ مَعروفةٌ،وحُدودٌ مَحصورةٌ ٠٠٠وقالَ أبو حيَّانَ:والصَّحيحُ أنَّه شَبيهٌ بالمُبهمِ)) ٠(٨٩)

وَكَذلكَ يَرِدَ المُبهمُ مَعَ ظرفِ الزّمانِ نَحُو قَولِهم : ((فالمُبهمُ : مَا وَقَعَ عَلَى قَدْرٍ مِن الزَّمانِ غَيرِ مُعيَّنٍ : كـ وَقتٍ ، وحِينٍ ، وزَمانٍ)) ٠(٩٠) ، وهذِهِ الألفَاظُ نَكِرَاتٌ٠

وَقَدْ يُطلَقُ المُبهمُ ويُرادُ بـهِ دَلالـةَ المُبهمِ وهُوَ مَا جاءَ مَعَ مسائلَ كثيرةٍ ، وَمن ضِمنهَا الفِعلُ المُضارِعُ ومِثالُ ذلكَ قولُهم:((والاسمُ يَكونُ مُبهماً نَحُو "رَجُلٌ" ثُمَّ يَختَصُّ بِواحدٍ،بِسببِ حرفٍ نَحُو:الرَّجلُ،وَكَذَا المُضارِعُ مُبهَمٌ،لصَلاحِيَّتِهِ للحَالِ والاستقبَالِ،ثُمَّ يَختصُّ بأَحدِها بالسِّينِ))٠⁽⁹¹⁾ ،وَمَا ذَكرهُ ابنُ كمالِ بَاشَا(ت٠٩٤٠هـ)فِي أثناءِ حَديثِهِ عن أَقسامِ الفِعلِ ،إذْ قالَ : ((وإنْ كانَ مُبهَماً باحتِمَالِ الحَالِ والاستقبَالِ يُسمَّى مُضارِعاً))٠⁽⁹²⁾

فـالمرادُ بــ " الفِعلِ المُبهَمِ " هُنَـا مِـن جِهـةِ العُمـومِ بـدليلِ أنَّ الخُـروجَ مِـن هـذا العُمـومِ يَكـونُ بالتَّخصِيصِ كأنْ يكونَ بالسِّينِ مثلاً ، ومَعَ الاسمِ بِدخولِ "ألْ"٠فقولـه : الاسمُ يكونُ مُبهماً أَيِ نَكِرةً كمَا فِي المِثَالِ٠ فَالمُبهمُ يُطلقُ اصطلاحاً ، ودَلالَةً ، ولكِنْ ما أُطلِقَ اصطِلاحاً هُوَ إطلاقٌ لـهُ بديلٌ فِي كلِّ مَا أُطلِقَ عَليهِ ، فمَعَ اسمِ الإشارةِ والاسمِ المَوصولِ يُمكنُ الاكتفاءُ بِهمَا ، وَهُو مَا حدثَ عندَ كثيرٍ مِن النُّحاةِ،ومَعَ المَفعولِ المُطلَقِ :بالمُؤكَّدِ لَعامِلِه بدلاً مِن المُبهمِ ، ومَعَ ظَرفِي الزّمانِ والمَكانِ "بغَيرِ المَحصورِ" وهوَ إطلاقُ الرَّضيّ ، وهُوَ ما يَذهبُ إليـهِ هذا البَحثُ ،وَمَعَ الأسماءِ النَّكِراتِ بالنَّكرةِ ، وبَهذا سَيكونُ هُناكَ تَخلُّصٌ مِن جَميعِ هذهِ المُشتركَاتِ الّتِي جمعتْ لأقسامٍ مُتباعِدةٍ٠

المُتَصَرِّفُ:

هُوَ اسمُ فاعِلٍ مِن تَصَرَّفَ ، يقالُ فِي اللُّغةِ : ((صَرَّفْتُهُ : فِي الأَمرِ تَصرِيفاً ، فَيَتَصرَّفُ :قَلَبْتُهُ فَتَقَلَّبَ٠٠ ، والصَّرفُ رَدُّ الشّيءِ عَن وَجهِهِ))٠⁽⁹³⁾

أَمَّا اصطِلاحاً فإِنَّهُ استعمَلَ فِي مَواضِعَ عِدّةٍ جَمَعَتْ مَا بَينَ الاسمِ والفِعلِ وَهُوَ مَا سَيُحاوِلُ البَحثُ مُعالَجتَهُ؛لأنَّ النُّحاةَ اشتَرَطُوا عَلامَاتٍ،وصِفاتٍ ثابتةٍ فِي الاسمِ والفِعلِ،وأنَّ هذهِ العَلامـاتِ والصِّفاتِ يَجبُ أنْ لا تَتَناقلَ بينَ هذِهِ الأقسامِ الثَّلاثَةِ،لأنَّهَا بَاتَتْ عَناوينَ لَهَا فِي اللُّغةِ،ولَكنَّ الّذِي حَدثَ أنَّ مَا كَانَ صِفةً للفِعلِ،وَهِيَ التّصريفُ قَد تَحَوَّلَ إلَى الاسمِ،واستُعمِلَ استِعمَالاً مُباشراً مَعهُ كَمَا استُعمِلَ مَعَ الفِعلِ،ولا يُؤخذُ هذا الاستِعمَالُ عَلَى النُّحاةِ نظراً لتَوافِقِ المَعنَى فِي هذا التّوظِيفِ،بَيدَ أنّـه تَركَ مُشكَلَةً،وَهُوَ مَجيئُهُ مَعَ الاسمِ والفِعلِ وَهُوَ مَا يَتعلّقُ بموضُوعِنَا٠

وَلا يَرِدُ أنَّ التّصرُّفَ فِي الأَفعَالِ هُنا يَعودُ إلَى عِلمِ الصّرفِ حَصراً وبهذا خَرجَ عَنِ السّبيلِ الّذِي يَسيرُ فِيها البَحثُ ، ويُجابُ عن هذا :نعمْ إنَّ التّصرُّفَ فِي الأفعَالِ مَوجودٌ ، ولَكنْ ليسَ مُطلقاً ؛ لأنَّ هُنَاكَ تَداخلاً مَا بينَ الصّرفِ والنَّحوِ فِي هذهِ المَسألَةِ ، فَمِن جِهةِ الصّرفِ هوَ التَّحولُ والتّبدلُ فِي الأزمِنَـةِ،وفِي بِنيـةِ الكَلِمـةِ ، أمّـا فِـي النّحوِ فمِـن جِهـةِ الإعـرابِ أنَّ الماضِـي والأمـرَ مَبنيـانِ والمُضارعُ مُعربٌ مَا لمْ يتصلُ بهِ شيءٌ يعيدُهُ إلَى أصلِهِ فِي البِناءِ وكَذلكَ أثرُ الضّمائرِ المُتّصلَةِ في هذهِ الأفعَالِ،فإنَّ لِكلِّ فِعلٍ أحكاماً خاصةً مَعهَا تُذْكَرُ فِي عِلمِ النّحوِ ٠

وَمِنَ الأدِلّةِ عَلَى ذلكَ ،قالَ ابنُ الخَبازُ (ت ٦٣٩هـ) : ((التّصرُّفُ هُوَ اختلافُ صِيغِ الفِعلِ ،لاختلافِ أزمِنَتِهِ ،كَقولِكَ: قَامَ يَقومُ قُمْ ،فَمَا كانَ كَذلكَ سُمِّيَ مُتَصرِّفاً ،ومَا خَالفَ ذَلكَ سُمّيَ جَامِداً ، وَكُلُّ الأفعَالِ مُتَصرِّفةٌ إلاّ سِتّةً : نِعمَ وبِئسَ ، وعَسَى ، ولَيسَ ، وفِعلُ التّعجُبِ وحَبَّذَا))٠⁽⁹⁴⁾ ، إذْ ذَكرَ صِفةَ الفِعلِ وَهِيَ التَّصرفُ ٠

ثُمّ إذَا مَا ذَكرَ النّحاةُ المفعولَ فِيهِ الظّرفَ فإنَّهم يَقولونَ :((يَنقَسِم اسمُ الزّمانِ واسمُ المَكانِ إلَى مُتَصرّفٍ وغَيرِ مُتصرِّفٍ ،فالمُتَصرِّفُ مِن ظُروفِ الزّمانِ أو المَكانِ مَا استعملَ ظرفاً أو غيرَ ظرفٍ كيومٍ ومَكانٍ فإنَّ كلَّ واحدٍ مِنهُمَا يُستعملُ ظَرفاً نَحُو سرتُ يَوماً وجَلستُ مكاناً ،ويُستعملُ مبتدأً نَحُو: يومُ الجُمعَةِ يومٌ مُبارَكٌ ،ومَكانُكَ حَسَنٌ ، وفاعلاً نحو: جاءَ يومُ الجُمعةِ ،وارتفعَ مكانُكَ ،وغيرُ المُتَصرِّفِ وهُوَ مَا لا يُستعمَلُ إلا ظرفاً أو شِبهَهُ))٠⁽⁹⁵⁾

كَمَا أَنَّ هُنـاكَ المَصدرَ المُتَصرِّفَ⁽⁹⁶⁾ الّذِي يَشبهُ إلَى حدٍّ كبيرٍ المُتصرِّفَ فِي الظّرفِ،وَهوَ المُتعلّقُ بالجِهةِ الإعرابِيَّةِ،وَمِن ذلكَ مَا ذكرَهُ عبَّاسُ حَسَنٍ فِي بَابِ نَائبِ الفَاعِلِ إذْ قالَ:((وأَمَّا المَصدرُ ومِثلُهُ اسمُ المَصدرِ فَيصلحُ للنِّيابَةِ عَن الفَاعِلِ بِشرطَينِ:أنْ يَكونَ مُتَصرفَاً،أو مُختَصّاً والمُرادُ بالمُتَصَرِّفِ:ألاَّ يُلازِمَ النَّصبَ عَلَى المَصدَرِيَّةِ،وإنَّمَا يَنتَقلُ بَينَ حَركَاتِ الإعرابِ المُختَلِفَةِ،فتَارَةً يَكونُ مَرفُوعاً وأَخرَى يَكونُ مَنصُوباً،أو مَجروراً عَلَى حَسبِ حَالَةِ الجُملَةِ)٠⁽⁹⁷⁾

وَيَبدُو أنَّ هذا الأمرَ مِن الأَهميَّةِ بِمكانٍ أنْ يَجمعَ السُّيوطِيّ المَواطنَ الّتِي يَأتِي فِيهَا مُصطلَحُ المُتَصرِّفِ لِيَسهُلَ علَى الدَّارِسينَ مَعرفةُ مَواضِعِهِ نَظراً لِوجُودِ الإشكَالِ فِي تَعامُلِهِ فِي النَّحوِ ، وبَيّنَ أنَّ هُناكَ مَواضِعَ مُتفرِّقةً يَردُ فِيها ، وَذَلكَ عِندَما ذَكرَ ضَابِطاً بَيّنَ فِيهِ الفَرقَ بَينَ التّصرّفِ فِي الأسماءِ والأَفعَالِ ٠

إذْ قالَ : التَّصرّفُ فِي الأسماءِ أنْ تُستَعمَلَ بِوجوهِ الإعرابِ ،فيَكونُ مبتدأً ومفعولاً ،ويضافُ إليهِ ، ويُقابِلُهُ أنْ يُقتَصِرَ فِيهِ عَلَى بَعضِ الإعرابِ كاقتصارِ "أيمنُ" عَلَى الابتداءِ"وسُبحانَ " عَلَى المَصدريّةِ وعِندك علَى الظَّرفِ ونَحُو ذلكَ٠

وَالتَّصرّفُ فِي الأفعَالِ أنْ تَختَلفَ أبنيةُ الفِعلِ لاختلافِ زَمانهِ ونَحُو:ضَربَ يَضرِبُ اضرِبْ ثُمَّ نَقَلَ عَنَ **الشّلوبين**✵(ت ٦٤٥ هـ)قَولَه:التَّصرُّفُ وعَدَمُهُ فِي عِباراتٍ يُقالُ عَلَى ثَلاثةِ مَعانٍ:

١ـ فَمَرّةً يُقالُ :مُتَصرِّفٌ أو غَيرَ مُتصرِّفٍ ،ويُرادُ بِهِ اختلافُ الأبنِيَةِ لاختلافِ الأزمِنَةِ وَهُوَ المُختَصُ بالأفعَالِ ٠

٢ـ وَمَرّةً يُقالُ :مُتَصرِّفٌ وغَيرُ مُتَصَرِّفٍ :ويُرادُ بِهِ الظَّرفُ الّذِي لا يُستَعمَلُ إلا مَنصُوباً عَلَى أنَّهُ مَفعولٌ فِيهِ خَاصّةً أو مَخفوضاً مَعَ ذلكَ بِمِن خاصةً قَالوا: فِيهِ غَيرُ مُتَصرِّفٍ ٠

٣ـ وَمَرّةً يُقالُ:مُتصرِّفٌ أو غَيرُ مُتصرِّفٍ ، وَيُرادُ بِهِ أنَّهُ مَا تَتصرّفُ فِي ذاتِهِ ومادَّتِهِ عَلَى أبنيةٍ مُختَلِفةٍ كـ "ضَارِبٍ وقائم ومَا لا يكونُ كَذلكَ كـ اسم الإشارَةِ٠(٩٨)

وَهذا يَعنِي أنَّ المُتصرِّفَ عَلَى قِسمينِ تَصرُّفٌ مِن جِهةِ بِنيةِ الكَلِمَةِ ، وَهذا يَتَداخلُ مَعَ عِلمِ الصّرفِ ، كَمَا فِي تَصرِّفِ الأفعَالِ ، وَقِسمٌ مِن الجِهةِ الإعرابِيَّةِ ، وَهذا يَدخلُ فِي عِلمِ النَّحوِ كَمَا فِي تَصرِّفِ الظُّروفِ والمَصادرِ ، ورُبمَا يَكونُ تَوافُقُ المَعنَى سَبباً فِي اصطِلاحِ النُّحاةِ لَهذا المُصطلحِ ؛ لأنَّ التّصرُّفَ فِي الأفعَالِ هوَ التَّحولُ والتَّغيرُ فِي الأزمِنَةِ ، والتَّصرفُ فِي الأسمَاءِ هوَ التَّغيرُ والتَّحولُ فِي الإعرابِ ،وقدْ ذكرَ السّيوطِي أنَّ عدمَ التّصرّفِ يَعنِي عَدمَ الاقتصَارِ عَلَى وجهِ واحدٍ وَهذا دَليلٌ عَلَى مَاتقدَّمَ٠

وَلَو كَانَ للاسمِ اختصَاصٌ بِمصطَلحٍ مُغايرٍ بَدلاً مِن المُتَصرِّفِ المُشكِلِ مَعَ الفِعلِ،لَكَانَ أوْلَى ، ولاسِيِّما إذَا كَانَ مُصطلحاً يُوافِقُ المَوضعَ وَيصِفُّهُ وَيَرسِمُ حُدودَهُ بِدقَّةٍ لا تَترُكُ تَداخلاً بَينَهُما٠ولِهذا يُرجِّحُ البَحثُ استِعمَالَ مُصطلَحِ "المُتَحرِّر" بدلاً مِن مُصطلَحِ المُتَصرِّفِ مَعَ الظُّروفِ والمَصدرِ ؛ لأنَّ المُتَصرِّفَ مُشتركٌ فِي قِسمَينِ لَمْ يَتّفِقا فِي الجِنسِ ، وَهُمَا الفِعلُ ، والاسمُ ،وإطلاقُ المُتَحَرِّرِ يُخرِجُ الفِعلَ مِن الحَدِّ لأنّه قدْ بَقِيَ المُتَصرِّفُ عَلَى اختِصَاصِهِ بالفِعلِ وصَارَ المُتَحرِّرُ مُقيداً بالاسم ، والمَقصودُ مِنهُ أنَّهُ تَحرَّرَ مِن كَونِهِ مُلتَزِماً بالنَّصبِ إلَى جَوازِ مَجيئِهِ مَرفوعاً ، ومَخفوضاً ، فيكونَ مُتحرّراً فِي الأوجهِ الإعرابيَّةِ الّتِي تَرِدُ فِيهَا٠

المُفرَدُ:

المُفرَدُ : اسمُ مَفعولٍ مِن فَرَدَ ، جاءَ فِي اللِّسانِ ((استفردَ الشّيءَ أخْرَجَهُ مِن بينِ أصحَابِهِ))(٩٩) وقالَ صَاحبُ التَّاج:((أفرَدَهُ :عَزَلَهُ٠٠وأفْردَ وانْفَرَدَ واستَفرَدَ إذَا تَفَرَّدَ بِهِ))٠(١٠٠)

وأمَّا تَعريفُ المُفرَدِ اصطِلاحاً فَهوَ ((مَا لا يَدُلُّ جُزءُ لَفظِهِ عَلَى جُزءِ مَعنَاهُ))٠(١٠١)

وَمُصطلَحُ المُفرَدِ مِثلُ مُصطلحِ المُتَصرِّفِ مُتداخلٌ بَينَ الصَّرفِ والنَّحوِ ، لأنَّ المُفرَدَ مَا هُوَ خِلافُ الجَمعِ ، والمُفردُ نَفسُهُ فِي النَّحوِ مَا يُعربُ بالحَركَاتِ ، إلَى غَيرِ ذلك مِن نِقاطِ التَّداخلِ الّتِي لا تَخفَى عَلَى أَهلِ الصّناعَةِ٠ولمَّا كانَ لكلِّ شيءٍ مَا يتفردُ بِهِ، فَقَد استَعمَلَ هذا المُصطلحَ فِي مَسائلَ كثيرةٍ ٠

فَقدْ جَاءَ فِي مَوضوعاتٍ نَحويّةٍ مُتعدِّدةٍ ، وَكَانَ مِن أَهمِّ هذِهِ المَواضِعِ مَعَ" لا النَّافِيةِ لِلجِنسِ"(١٠٢) ، " وَالنِّداءِ "(١٠٣) ، "وَنَقِيضِ الجُملَةِ "(١٠٤) ، وَ"خِلافِ المُضافِ "(١٠٥) فضلاً عَن " نَقيضِ الجَمعِ"(١٠٦)،وَيُشارُ هُنا أَنَّ مَا كَانَ خِلافُ الجَمعِ فإِنَّهُ لا إِشكَالَ فِيهِ فِي اللُّغةِ وَالصَّرفِ لأنَّهُ الأصلُ كَمَا تَقدَّمَ فِي التَّعريفِ ، وَلكنَّ الأمرَ مختلفٌ فِي النَّحوِ ، فَقدْ كانتْ لَهُ استعمالاتٌ كثيرةٌ

ويَبدُو أنَّ الأمرَ بدأَ مِن سيبويهِ ، لَمَّا ذَكَرَ المُفردَ مَعَ النِّداءِ ، إِذْ قالَ : " فأمَّا المُفردُ إذَا كانَ مُنادَى ، فَكلُّ العَربِ تَرفَعُهُ بِغيرِ تَنوينٍ ، وَذلكَ لأنَّه كَثُرَ فِي كَلامِهِم "(١٠٨)

كَمَا ذَهَبَ إِلَى أنَّ خِلافَ المُضافِ هوَ المَفردُ (١٠٩) وَمِن ثَمّ بَنى النُّحاةُ عَلَى كَلامِه فِي تِكرارِهِ وإيرادِهِ فِي مَواطِنَ مُشابهةٍ لَهُ فِي المَسائِلِ النَّحويّةِ. فمُثالُ وُرُودِهِ خِلافِ الجُملَةِ قَولُ ابنِ الانباريّ : ((إنْ قالَ قائلٌ :عَلَى كَمْ ضَرباً يَنقسِمُ المُفرَدُ[الخبر] قِيلَ : عَلَى ضَربَينِ: مُفردٌ وجُملةٌ .فإنْ قِيلَ عَلَى كَمْ ضَرباً يَنقسمُ المُفردُ ،قِيلَ: عَلَى ضَربَين : أحدُهُمَا ،أنْ يَكونَ اسماً غَيرَ صِفةٍ ،والآخرُ أنْ يكونَ صفةً)) .(١١٠)

ومِمَّا جَاءَ فِي بابِ لا العامِلةِ عَمَل إنَّ ،قالَ المَكُّودِي(ت ٨٠١هـ) : ((...المُرادُ بالمُفردِ فِي هذا البابِ مَا لَيسَ بمِضافٍ ولا مُشَبَّهٍ بالمُضافِ)) .(١١١)

وَكَانَ ابنُ عَصفُور(ت ٦٦٩هـ)ـ حسب علمنا ـ هوَ أَوَّلُ مَن وَضَعَ بَديلاً لإزالةِ بَعضِ الإيهامِ عَن هذا المُصطلح ،وذلَكَ فِي بابِ النِّداءِ إِذْ قالَ : ((وإنْ كانَ مُفرداً ،فإمَّا أنْ يَكونَ مطوَّلاً أو غَيرَ مُطوَّلٍ ،فإنْ كانَ مُطوَّلاً ،وأعنِي بهِ مَا كَانَ عَامِلاً فِي غَيرِهِ لَمْ يَجُزْ فِيهِ أيضاً إلاَّ النَّصبُ نَحُو قولِكَ : يَا ضارباً زيداً، وإنْ كانَ غَيرَ مُطوَّلٍ ،فإمَّا أنْ يَكونَ مَعرفَةً أو نَكرةً ،فإنْ كانَ معرفةً بُنِيَ علَى الضَّمِّ ،وَيَكونُ فِي مَوضعِ نصبٍ بإضمارِ فِعلٍ أيضاً)) .(١١٢) ، إِذْ ذهبَ إِلَى بيانِ أنَّ المُرادَ بالمُفرَدِ فِي مِثل هذا البَابِ "غَيرُ المُطوَّلِ"

ويبدُو أنَّ الأشمونِي قَدْ أخذَ عَنهُ هذا المُصطلحَ واستعمَلُهُ فِي بابِ لا النَّافيةِ نظراً لتشابهِ الوَظِيفةِ،إذْ قالَ:((واعلمْ أنَّ اسمَ لا عَلَى ثلاثةِ أَضرُبٍ:مُضافٌ ،ومشبَّهٌ بالمُضافِ وَهُوَ ما بعدَهُ شَيءٌ مِن تَمامِ مَعناهُ وَسُمِّيَ مَطوّلاً ومَمطولاً أي مَمدُوداً ،ومُفردٌ وَهوَ مَا سِواهُمَا)) .(١١٣)

فاعتِمَاداً عَلَى مَفهومِ المُخالَفةِ دلَّ عَلَى أنَّ المُفردَ هُوَ غَيرُ المُطوّلِ . كَما ذَهبَ ابنُ هِشامٍ إلَى استعمالِ الإفرادِ بدلاً مِن المُفردِ فِي إشارةٍ إلَى بَيانِ الفَرقِ بَينَ المُصطلَحينِ ، وذلكَ فِي بابِ النِّداءِ ، إِذْ قالَ : ((الإفرادُ : ونَعنِي بِهِ أنْ لا يكونَ مضافاً ، ولا شبيهاً بهِ ، فَيدخلُ فِي ذَلكَ المُركَّبُ المَزجِيُّ ، والمُثنّى ، والجُمعُ ، نَحُو " يَا مَعدِي كَربُ ويا زيدانِ ، ويا زيدونَ)) .(١١٤)

وَفِي هذا دلالةٌ واضِحةٌ علَى انتباهِ النُّحاةِ فِي أنَّ إعادةَ المُصطلح نفسِه دونَ توضِيحٍ فإنَّهُ سيُوقِعُ خَلطاً بينَ المَسائِلِ النَّحويّةِ مَعَ كَونِهِ قدْ وردَ فِي مواطنَ أخرَى ، وَلِذَلكَ عُوِّضَ عَنهُ بمِصطلحِ غَيرِ المُطوَّلِ ، أو الإفرادِ لِيكونَ تخلُّصاً مِن هذا الإشكالِ .

ونظراً لِكثرةِ المَسائِلِ الّتِي وَرَدَ فِيهَا مُصطلَح المُفرَدِ ، فَقَدْ سَعَى بَعضُ النُّحاةِ إلَى إحصاءِ المَواطِنِ الّتِي جَاءَ فِيها هَذا المُصطلَحُ ، ومِن هؤلاءِ مَا قامَ بهِ السُّيوطِي(ت ٩١١هـ) (١١٥) فَقَدْ جَمعَ مواطنَ استعمالِ مُصطلحِ المُفردِ فِي النَّحوِ العَربيِّ قائلاً :

المُفرَدُ يُستَعملُ فِي كلامِ النُّحاةِ بأحدِ معانٍ خمسةٍ :

أحدُها : المُفرَدُ الَّذِي هُوَ مُقابلُ الجُملةِ ،يُذكَرُ فِي خَبرِ المُبتدأ أو نَواسِخِهِ .

الثَّانِي : المُفردُ الَّذِي هُوَ قِبالةُ المُركَّبِ نَحُو بَعلَبَكَّ .

الثَّالِثُ : المُفردُ الَّذِي هُوَ مُقابلُ المُضافِ .

الرَّابعُ : المُفرَدُ الّذِي هوَ مُقابلُ المُثنَّي والمُجمُوعِ .

الخَامِسُ : المُفرَدُ الّذِي هُوَ بابُ النِّداءِ ، وبَابُ لا لِنَفِي الجِنسِ ،وَهُوَ مُقابِلٌ للمُضافِ والمُشابِهِ للمُضافِ.

فَهذا الكَلامُ وإنْ كَانَ جَمعاً وَتوضِيحاً طَيِّباً لاستعمَالِ هذا المُصطَلحِ إلاَّ أَنَّهُ لَمْ يُورِدْ البَدِيلَ الّذِي يُزِيلُ هذا الإيهَامَ والاشتِراكَ .

وَلا يَخفَى أنَّ لِدَلالَةِ المُفردِ الأَثرَ الكَبيرَ فِي هذهِ التَّسمِياتِ نَظراً لِتوافِقِ المَعنَى فِي هذهِ المَسائِلِ جَميعاً ، وَلكنَّ مَجيئَهِ فِي مَسائِلَ نَحويّةٍ مُختلفةٍ يُحدِثُ تَداخلاً وإشكالاً ، وَلَو كَانَ لِكلِّ مَوضعٍ مُصطلَحٌ خاصٌّ بهِ لَكانَ هُناكَ تَصوّرٌ واضِحٌ لَهُ ، وَلا يَحتاجُ بَعد ذلكَ إلَى قولِ النُّحاةِ فِي كُلِّ

مَوضعِ أَطلَقُوهُ إلَى تَعريفِ المُفردِ فِيهِ ، إذْ إنَّهم قَالُوا : والمُرادُ بالمُفردِ هُنا ٠٠٠ فَلو كَانَ هُناكَ البَديلُ لاستغنينا عَن بَيانِ المُرادِ

ومَا يُذكرُ فِي هذا المَقامِ هُوَ الاصطِلاحُ الّذِي قَدَّمهُ ابنُ عَصفورٍ وتابَعهُ فِي ذَلكَ الأشمونِي ، وَكذلكَ مَا قَدَّمهُ ابنُ هشامٍ عِندَمَا ذَكروا مُصطلحَ" غَيرِ المُطوَّلِ" والإفرادِ بَدَلاً مِن المُفرَدِ كَمَا تَقدَّمَ٠

الخاتمةُ

- تَوصَّلَ البَحثُ إلَى أَنَّ الخَبَرَ عَلَى قِسْمينِ : قِسْمٌ لا يُرادُ بهِ إلاّ الخَبرُ الّذي هوَ قَسيمُ المُبتَدأ ، وهُوَ الّذِي يَكونُ مفرداً يقبلُ علامةَ النّكرةِ لفظاً أو حكماً ، وتتمُّ الفائدةُ بهِ ، وخبرٌ فِي المعنَى ، وهوَ ما يُطلقُ علَى الجُملةِ بأنواعِها ، وما احتَمَلَ الصِّدقَ والكذبَ ، والأوّلُ هوَ الخبرُ الحَقيقِي النَّحويّ ، وما عداهُ خبرٌ فِي المَعنَى٠
- وَجدَ البحثُ أنَّ مصطلحَ المَكنِي لو اختصَّ بالضَّميرِ ، وصارَ مرادفاً لَهُ سَيكونُ مِن قَبيلِ قَولِنا : الخفضُ ، والجرُّ ، بمعنَى لا يُحدثُ إشكالاً عَلَى خِلافِ لو استُعمِلَتْ معهُ الكِنايةُ ، فإنَّها تتركُ مجالاً للإيهامِ ، والإشكالِ مَعَ مصطلحاتٍ أخرَى٠
- يَرى البحثُ أنَّ هنَاكَ تسامحاً فِي إطلاقِ المصدرِ علَى المفعولِ المُطلقِ ، وكأنَّهُ مُرادفٌ لهُ ، وهُوَ فِي التَّحقيقِ نَجدُ أنَّ المَصدرَ أعمُّ مِن المفعولِ المطلقِ ، ومِن ثُمَّ هناكَ ما ينبَنِي علَى المصدرِ يختلفُ عنْهُ عَن المَفعولِ المُطلقِ من حيثُ الاسميّةُ ، والنِّيابةُ ، والجمعُ بينَهما يوهمُ أيُّهما المرادُ٠
- تأكَّدَ البحثُ أنَّ الاسمَ النَّكرةَ الحقيقِي هُوَ ذلكَ الاسمُ الّذِي يقبلُ علاماتِ النّكرةِ ، إمّا فِي اللّفظِ ، وإمَّا فِي الحُكمِ ، وأنَّ إطلاقِ النَّكرةِ علَى الجُملِ والأفعَالِ إنَّما هوَ مِن قَبيلِ الاعتمادِ علَى المعنَى حصراً ؛ لأنّهَا لا تقبلُ تلكَ العلاماتِ مطلقاً
- إنَّ التَّراكيبَ لا تأتِي إلاّ لِمعنَى هادفٍ ، سواءٌ كانتْ مِن نواةِ الجملةِ ، أو ما أُضِيفَ إلَى هذِه النَّواةِ مِن الجُملتينِ الاسميّةِ والفعليّةِ لغايةٍ دلاليّةٍ ، ولِهذا فمِن الأوْلَى أنْ يُتركَ القولُ : بأنَّ هذا جائزٌ إسقاطهُ أو إهمالهُ ، لكونِهِ زائداً فِي التّركيبِ وإذا أُريدَ ربطُ التَّركيبُ بالمَعنَى حينئذٍ تذكرُ الفائدةُ المعنويَّةُ ، ولكنْ مِن دونِ إطلاقِ لفظِ الزيادةِ٠
- إنَّ إطلاقَ مصطلحِ المبهمِ علَى المعرفةِ والنَّكرةِ اصطلاحاً يدلُّ علَى أنّ هذا الإطلاقَ فيهِ بسطٌ مِن التوسّعِ مِن جهةِ الجَمعِ بينَ صفتينِ متضادينِ ، والسَّعي إلَى إهمَالِ هذَا المصطلحِ فِي هذِه المواطنِ أدقُّ،ولاسيَّما أنَّ هناكَ البديلَ لهُ فِي كلِّ موضعٍ جاءَ فيهِ٠
- إطلاقُ مصطلحِ المُتَحَرِّرِ بدلاً مِن المتصرِّفِ فِي المَصدرِ والظَّرفِ يُزيلُ الاشتراكَ القائمَ بينَ الاسمِ الّذِي أُطلِقَ عليهِ بالمتَصرِّفِ ،وبينَ الفِعلِ الّذِي أُطلِقَ عليهِ نفسُ الصِّفةِ
- وَضَعَ بعضُ النُّحاةِ بديلاً عَن مصطلحِ المفردِ لأنّهُ وردَ معَ أشياءَ كثيرةٍ ، فقدْ سمَّاهُ ابنُ عصفورٍ بغيرِ المطوَّلِ ، وسمَّاهُ ابن هشَامِ فِي بابِ النداءِ بالإفرادِ ٠

(ربِّ أوْزِعْنِي أنْ أشْكُرَ نِعمَتَك الّتي أنعمتَ عليَّ وعلى والديَّ وأنْ أعملَ صالحًا ترضاهُ وأدخلِنِي برحمتِكَ في عبادِك الصالحينَ)

الهوامش

١. المزهر في علوم اللغة : ١١٤/١
٢. تاج العروس : مادة (شح)
٣. شرح الرضي على الكافية : ٢٢/١
٤. مغني اللبيب : ٢٥٦/١

٥. المصدر نفسه : ٢١١/١
٦. حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل : ٩٩.
٧. شرح الكفراوي على متن الأجرومية : ٣٦
٨. التطبيق النحوي :٨٨
٩. المصدر نفسه :٣٩٦
١٠. إصلاح المنطق : مقدمة المحقق .
١١. لسان العرب : مادة(خبر)
١٢. تاج العروس : مادة (خبر)
١٣. كشاف اصطلاحات الفنون : ١٦/٢
١٤. شرح الحدود النحوية : ٩٧
١٥. شرح الرضي على الكافية : ٣٢/١
١٦. متن ألفية ابن مالك : ١١
١٧. حاشية الصبان على شرح الاشموني:٣٣٣/١
١٨. النحو الوافي : ٤٢٣/١
١٩. شرح المفصل :٨٧/١
٢٠. شرح الرضي على الكافية:٢٠٨/١
٢١. البحر المحيط في أصول الفقه : ٢٠٤/٥
٢٢. أسرار العربية : ٢١٥
٢٣. شرح المفصل : ١٢٨/٤
٢٤. همع الهوامع : ٢٥٤/٢
٢٥. ينظر : المنهاج في القاعد والإعراب : ١٨٩
٢٦. القاموس المحيط : مادة(كنى)
٢٧. المصطلح الكوفي : ٣٥
٢٨. المصطلح النحوي :١٧٤
٢٩. ينظر: المقتضب :١٢٥/١
٣٠. معاني القرآن : ١٢٨/١
٣١. الأصول في النحو : ٣٨٠/٢
٣٢. شرح شذور الذهب : ١٦٨
٣٣. حاشية ياسين على شرح الفاكهي : ١٢٨/١
٣٤. حاشية العدوي على شرح الشذور :١٧٩/١
٣٥. الكتاب :١٢٥/١
٣٦. المقتضب :٢٥٤/١
٣٧. شرح الرضي على الكافية : ١٠٤/٣
٣٨. شرح المفصل : ٨٥ـ٨٤/٣
٣٩. مدرسة الكوفة :٣٥٩
٤٠. شرح الرضي على الكافية : ١٤٨/١
٤١. للسان : مادة (صدر)
٤٢. المعجم المفصل في النحو العربي : ٩٩١/٢
٤٣. أسرار العربية : ١٧١
٤٤. القصص : ٣١
٤٥. شرح ابن الناظم : ١٠٢
٤٦. حاشية الصبان على شرح الاشموني : ١٥٩/٢
٤٧. حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل : ١١٠
٤٨. القاموس المحيط : مادة (نكر)
٤٩. شرح الفواكه الجنية على متن الاجرومية : ٢٥ـ٢٤
٥٠. شرح شذور الذهب : ١٦٤
٥١. الإيضاح في علل النحو : ١١٩
٥٢. المصدر نفسه : ١٢٠

٥٣. كشف المشكل : ٣١٨/١
٥٤. شرح المفصل : ٢٤/١
٥٥. همع الهوامع :٣٨٠/١
٥٦. حاشية ياسين على شرح التصريح : ٣٠٦/١
٥٧. اللسان : مادة (زيد)
٥٨. كشاف اصطلاحات الفنون : ٢٩٥/٢
٥٩. دراسة في حروف المعاني الزائدة : المقدمة :ج
٦٠. الإعراب في قواعد الإعراب :١٦٩
٦١. ينظر : مدرسة الكوفة : ٣٥٩
٦٢. شرح جمل الزجاجي : ٤٨٤/١
٦٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٥٤/٣
٦٤. نوح : ٢٥
٦٥. المؤمنون : ٤٠
٦٦. المائدة : ١٣
٦٧. حاشية الصبان على شرح الاشموني : ٤٤٣/١
٦٨. شرح الكافية الشافية : ٤١١/١-٤٢١
٦٩. شرح الرضي على الكافية : ١٨٤/٤-٤٨٥
٧٠. سورة الاخلاص :١
٧١. المعجم المفصل في النحو العربي :١:٥٤٢
٧٢. ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٦٨/٣
٧٣. النحو الوافي :٢١٠/١
٧٤. معاني النحو : ١/ ١٥-١٦
٧٥. اللسان : مادة (بهم)
٧٦. الكتاب :١٨١/١
٧٧. المصدر نفسه : ١٩٠/٢
٧٨. متن ألفية ابن معط : ٤١
٧٩. الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية : ٣٣٦/١
٨٠. النحو الوافي : ٢١٦/١
٨١. شرح الرضي على الكافية :٢٤٧/٤
٨٢. البقرة :٢٩
٨٣. مغني اللبيب : ٤٩١/٢
٨٤. همع الهوامع : ٢٠١/٢
٨٥. شرح ابن الناظم : ٢٠١
٨٦. شرح الرضي على الكافية :١٢/٤
٨٧. حاشية الصبان على شرح الاشموني : ١٨٩/٢
٨٨. شرح شذور الذهب : ٣٠٤/١
٨٩. همع الهوامع : ١٤٩/٢-١٥٠
٩٠. المصدر نفسه : ١٣٨/٢
٩١. شرح الرضي على الكافية : ١٢/٤
٩٢. أسرار النحو : ٢٢٩
٩٣. اللسان :مادة (صرف)
٩٤. الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية : ٧٦/١-٧٧
٩٥. شرح ابن عقيل : ٥٨٦/١
٩٦. ينظر : همع الهوامع : ٥٨٦/١
٩٧. النحو الوافي : ١٠١/٢
* ـ الشلوبين ، هو أبو علي عمر بن محمد ، ولد في أشبيلية . له " تعليق على كتاب سيبويه٠
٩٨.الأشباه والنظائر : ٧٧/٢
٩٩.اللسان : (فرد)

١٠٠.تاج العروس: (فرد)
١٠١.التعريفات :١٢٣
١٠٢ .ينظر:شرح قطر الندى : ٢٣٥
١٠٣ .ينظر: الكتاب : ١٧١/١
١٠٤.ينظر :حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ٧٢/٢
١٠٥. ينظر: البهجة المرضية : ٨٣/١
١٠٦. المعجم المفصل في النحو العربي : ١٠٣٤/٢
١٠٧. الكتاب : ٢/١
١٠٨. المصدر نفسه : ١٧١/١
١٠٩. أسرار العربية : ٨٢
١١٠. شرح المكودي : ٤٦
١١١. المقرب : ١٩٢-١٩٣
١١٢. حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٧/٢
١١٣.أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١٦/٣
١١٤.الأشباه والنظائر : ٢٢/٢

ثبت المصادر والمراجع

١ ـ أسرار العربية : أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن الانباري(ت٥٧٧هـ) ،تحقيق : محمد بهجة البيطار ،المجمع العلمي العربي ،مطبعة الترقي ،دمشق ،١٣٧٧هـ ـ١٩٥٧م ٠
٢ ـ أسرار النحو: ابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ) ، تحقيق : أحمد حسين حامد ، منشورات دار الفكر ، عمّان (د.ت) ٠
٣ ـ الأشباه والنظائر في النحو : أبو بكر عبد الرحمن السيوطي ، الطبعة الأولى، وضع حواشيه :غريد الشيخ ،دار الكتب العلمية ،بيروت- لبنان ،١٤٢٢هـ ـ٢٠٠١م٠
٤ـ إصلاح المنطق : أبو يوسف يعقوب ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) تحقيق : أحمد محمد شاكر ، عبد السلام هارون ، ط٢ ، دار المعارف بمصر ، ١٣٧٥هـ ـ١٩٥٦م٠
٥ـ الأصول في النحو : أبو بكر محمد ابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، ط٤ ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م٠
٦ ـ ألفية ابن مالك ، محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، بخط : يحيى سلوم العباسي ، مكتبة النهظة ، بغداد ،١٩٨٤م٠
٧ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : أبو محمد ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،طبع بمطابع العبور الحديثة ، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير ، القاهرة ،٢٠٠٤م٠
٨ ـ الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ،تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، ط٣ ، دار النفائس ، بيروت ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م٠
٩ ـ البحر المحيط في أصول الفقه : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق : الدكتور عمر سليمان الأشقر ،ط١ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ، ١٩٨٨م٠
١٠ ـ البهجة المرضية على ألفية ابن مالك : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، ط١٠، مطبعة إسماعيليان ، قم ، إيران ، ١٤١٧هـ ٠
١١ ـ تاج العروس من جواهر القاموس : المرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، دار ليبيا للنشروالتوزيع بـ بنغازي ، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م٠
١٢ ـ التطبيق النحوي : الدكتور عبدُه الراجحي ، ط١ ،مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض السعودية ، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م٠
١٣ ـ التعريفات : أبو الحسن علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ) ،تحقيق:الدكتور أحمد مطلوب ،دار الشؤون الثقافية ،بغداد ،١٤٠٦هـ ـ ١٩٦٨م٠

١٤ ـ حاشية الخضري (ت١٢٨٨هـ)على شرح ابن عقيل : محمد الخضري ،مطبعة البابي الحلبي القاهرة ،١٩٤٠م٠

١٥ ـ حاشية السجاعي (ت١١٩٧هـ) على شرح ابن عقيل ، المطبعة العامرة العثمانية ، ١٣٠٧ هـ ٠

١٦ ـ حاشية الصبان (ت١٢٠٦هـ)على شرح الأشموني (ت٩٢٩هـ) ومعه الشواهد للعيني :محمود ابن الجميل ، ط ١، مكتبة الصفا ،القاهرة ،١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م

١٧ ـ حاشية العدوي (ت١٢٣٢هـ) على شرح شذور الذهب ، دار الكتب العربية للحلبي ، مصر ، (د٠ت)٠

١٨ ـ حاشية ياسين على شرح أحمد بن الجمال عبد الله الفاكهي(ت٩٧٢هـ) على متن قطر الندى : مطبعة التقدم العلمي ، مصر ،(د- ت)

١٩ ـ حاشية ياسين (ت١٠٦١هـ) على شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، راجعه : اسماعيل عبد الجواد عبد الغني ،حقق وشرح شواهده:أحمد السيد سيد أحمد،المكتبة التوفيقية،القاهرة ـ مصر (د٠ت)

٢٠ ـ دراسة في معاني الحروف الزائدة : عباس محمد السامرائي ، ط١ ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ١٩٨٧م٠

٢١ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :أبو عبد الله ابن عقيل(ت٧٦٩هـ) ،تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد ،الطبعة الرابعة عشر ،دار الفكر ،المكتبة التجارية الكبرى مطبعة السعادة ،مصر ،١٣٨٤هـ-١٩٦٤م٠

٢٢ ـ شرح ابن الناظم(ت٦٨٦هـ) على ألفية ابن مالك: أبو عبد الله ابن مالك ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ،الطبعة الأولى ،منشورات محمد علي بيضون ،دار الكتب العلمية ،بيروت- لبنان ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م٠

٢٣ ـ شرح جمل الزجاجيّ ، ابن عصفور الاشبيليّ (ت ٦٦٩ هـ) تحقيق : الدكتور صاحب أبو جناح ، الطبعة الأولى ، إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٢م٠

٢٤ ـ شرح الحدود النحوية ، الفاكهي (ت٩٧٢هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور زكي فهمي الآلوسي ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٨٨م٠

٢٥ ـ شرح حسن الكفراوي (ت١٢٠٢هـ) على متن الآجرومية : الناشر دار البصيرة ، الإسكندرية – مصر ،١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م٠

٢٦ ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام الأنصاري ،تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير،القاهرة ـ مصر ،٢٠٠٤م٠

٢٧ ـ شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرّوميّة : عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) ، المطبعة الخيرية ، القاهرة ، مصر (د،ت)٠

٢٨ ـ شرح قطر الندى : ابن هشام ،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة عشرة دار الفكر ،(د- ت)٠

٢٩ ـ شرح كافية ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)،رضي الدين بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)تحقيق: احمد السيد احمد ، الطبعة الأولى،المكتبة التوفيقية ،(د. ت)٠

٣٠ ـ شرح الكافية الشافية : ابن مالك ،تحقيق : الدكتور عبد المنعم هريدي ،الطبعة الأولى السعودية ،١٩٧٢م٠

٣١ ـ شرح المفصل : موفق الدين ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب - بيروت ، مكتبة المتنبي ،القاهرة (د- ت)٠

٣٢ ـ شرح المكودي (ت٨٠١هـ)على ألفية أبن مالك : أبو زيد المكودي ،مصر دار العهد الجديد ،(د- ت)٠

٣٣ ـ الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ، ابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) ، تحقيق : حامد محمد العبدلي ، الطبعة الأولى ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م٠

٣٤ ـ القاموس المحيط ، محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٣م٠

٣٥ ـ الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ سيبويه (ت١٨٠هـ) ، علق عليه

ووضع حواشيه وفهارسه : الدكتور إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م٠
٣٦ - كشاف اصطلاحات الفنون : تأليف محمد بن علي بن محمد التهانوي(ت١١٥٨هـ) ، وضع حواشيه : أحمد حسن بسج ، ط٢، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م٠
٣٧ - كشف المشكل في النحو : علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ) تحقيق : الدكتور هادي عطية مطر ، ط١ ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٨٤م٠
٣٨ - لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن منظور (ت٧١١هـ) ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، المؤسسة العامة للتأليف والأنباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع كوستا توماس وشركاه ، القاهرة ،(د.ت)٠
٣٩ - متن ألفية ابن معط في النحو والصرف : أبو الحسين يحيى ابن معط (٦٢٨هـ) ، دار الأنبار للطباعة والنشر ، مطبعة العاني بغداد ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م٠
٤٠ - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : تأليف الدكتور مهدي المخزومي ، ط١ ، مطبعة دار المعرفة ، بغداد ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥م٠
٤١ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها : السيوطي ، شرح وضبط : أحمد جاد المولى وآخرون ، دار الجيل ، دار الفكر ، بيروت (د،ت)
٤٢ - المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري :السيد عوض حمد القوزي ، ط١ ، الناشر عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، الرياض ،المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٠م٠
٤٣ - معاني النحو : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، مطبعة التعليم العالي في الموصل ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، بغداد ، ١٩٨٩م٠
٤٤ -المعجم المفصل في النحو العرب : إعداد الدكتورة عزيزة فوّال بابتي ، ط٢ ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م٠
٤٥ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام ،تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة المدني ، القاهرة ،(د- ت)٠
٤٦ - المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ) ،تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ،عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٦٣م
٤٧ - المقرب : تأليف علي بن مؤمن "ابن عصفور" (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ،١٩٧١م٠
٤٨ - المنهاج في القواعد والإعراب : محمد الأنطاكي ، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع ، شركة الزاهر للطباعة المحدودة ، بغداد - ١٩٨٨م٠
٤٩ - موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) تحقيق : عبد الكريم مجاهد ، ط١، الناشر مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٦م٠
٥٠ - النحو الوافي : عباس حسن ، الطبعة الأولى ، الناشر مكتبة المحمدي ، بيروت- لبنان ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م٠
٥١ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) تحقيق:عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية (د. ت)

الدوريات

١ - المصطلح الكوفي : الدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم ، مجلة كلية التربية - جامعة الموصل ، العدد (١) ، لسنة ، ١٩٧٩م٠

Misleading Terms in Arabic Syntax

Dr. Kheiraddin Fatah Essa ALqasimi
Instructor
College of Education / Kirkuk University

Abstract

Thispaper aims at showing that there are vague terms in Arabic grammar and there use is licensed , since they agree in pronunciation and differ in meaning . It was the reason behind colleting different and diverse subject and led to interference among the grammatical gases which they came with .

The paper has colleted these terms and analyse their positions and to direct them into the right way . It is not of the way of writing to defame the terms of grammarians (may allah mercy them) in this respect , because there were tens terms which were highly strict " the light of the sun can not be covered by the hand even the coming of these terms was not intended by them , but they (terms) came unconsciously and a type of independent opinion.

The paper wants to arrive at limiting an accurate and honest use to these terms . and of the problematic generality and to come in the accurate and right path . It construct a theory which works to simplify the way of putting grammatical idiom with the modern grammarians . The paper depended upon the ideas of the grammarians and independent opinion to arrive at the suitable for these terms .

The need suggested the paper to divide these terms on two sections : original term section , which they come in the first position of expression branch terms section , which they come in the second position in the boules of the grammatical text . both of the two sections came to mention the vague terms in clear texts at which the problem appear after introducing dictionary reference for them one by one.